

أثر التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة علي سلوك  
المراجعين عند تقدير أتعاب  
المراجعة في جمهورية مصر العربية

**The Impact of Contemporary  
Developments in Auditing,  
Environment on Aduditors  
Behavior in Determining Audit  
Fees in ARE.**

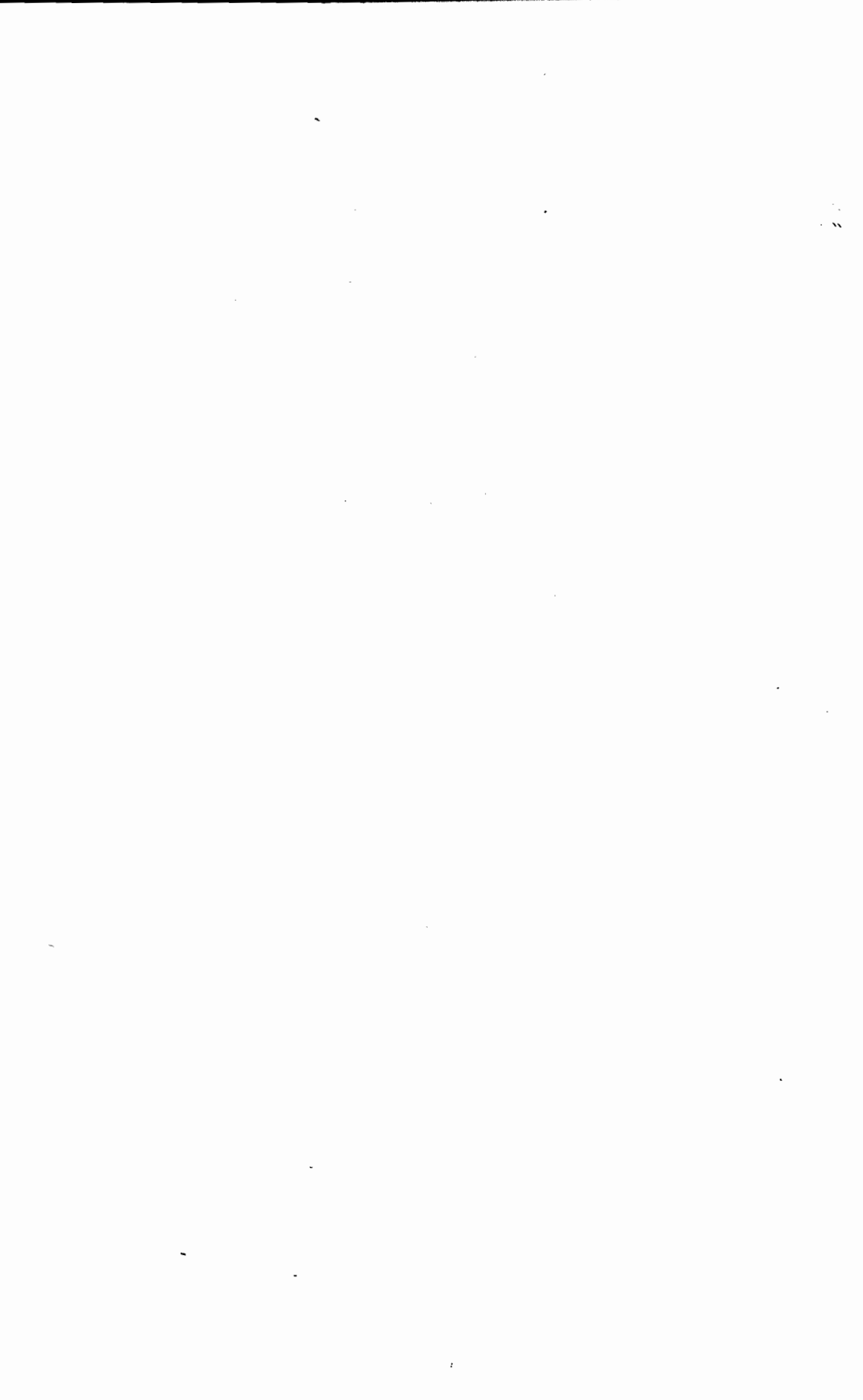
دكتور

**عارف عبد الله عبد الكريم**

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة طنطا

٢٠٠٣



# أثر التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة

## علي سلوك المراجعين عند تقدير أتعاب

### المراجعة في مصر

#### 1-1 مقدمة Introduction

شهدت بيئة مهنة المراجعة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي مجموعة من التغييرات الإجرائية والقانونية والتنافسية. ويأتي في مقدمة هذه التغييرات تلك التي شهدتها تكنولوجيا عملية المراجعة *Audit Technology* والتي تأثرت كثيرا بالاستخدامات المتزايدة لأجهزة الحاسب الآلي ليس فقط في تشغيل البيانات المحاسبية وإنما في تنفيذ إجراءات المراجعة والتي وصلت الي حد الدعوة الي انجاز كافة مراحل عملية المراجعة باستخدام الحاسب الآلي وهو ما أطلق عليه أئمة عملية المراجعة *Audit automation*. وقد ساعدت هذه التطورات علي زيادة الاعتماد علي إجراءات المراجعة التحليلية وتنفيذ نماذج تقدير الأخطاء ويتوقع الباحث ان هذا التطور في تكنولوجيا المراجعة لا بد وان يكون له أثره علي سوق المهنة وعلي عملية تقدير الأتعاب أيضا وبضيف الباحث أن هذا التطور قد يؤثر علي تسعير خدمات المراجعة بالزيادة أو بالنقص فليس من شك في ان الاعتماد علي الحاسبات الآلية سوف يكون له تكاليفه المتمثلة في تكاليف الاستثمار المبدئي اللازم لتوفير البيئة الأساسية لهذه النظم وما تتطلبه من تكاليف تنفيذ وتشغيل قد تؤدي الي زيادة تكاليف عملية المراجعة وبالتالي زيادة الأتعاب وفي الوقت ذاته فان استخدام هذه الوسائل في تنفيذ عملية المراجعة سوف يوفر الكثير من ساعات عمل المراجعين مما قد ينعكس بالتخفيض علي تكاليف عملية المراجعة وبالتالي تخفيض الأتعاب إذا ما رأي مكتب المراجعة - تحت ضغط المنافسة - أن يمرر هذه الوفورات التكاليفيه الي العميل في شكل تخفيض للأتعاب ولكن في أحيان أخرى قد يستفيد منها مكتب المراجعة لتنعكس في شكل زيادة في أرباح المكتب .

وقد شهدت فترة العقدين الأخيرين من القرن الماضي أيضا إصدار مجموعة من معايير وقواعد إعداد ومراجعة التقارير والقوائم المالية والتي أطلق عليها معايير فحوة التوقعات *Expectation Gap Standards* والتي تتكون من عشرة معايير صدرت في أبريل ١٩٨٨ والتي ألقت بمسئوليات متزايدة علي مراجع الحسابات مثل تقييم نظم الرقابة

الداخلية والكشف عن الخطأ والتلاعب والتقارير والإنذار عن أي مصاعب مالية تواجه العميل . وتؤدي هذه المعايير الي زيادة مقدار جهد المراجعة المبذول وبالتالي فمن المتوقع أن تؤدي في غيبة أي ظروف أخرى الي زيادة أتعاب المراجعة .

والتطور الثالث الذي أخذ مكانه علي ساحة المهنة هو ذلك التطور في تكنولوجيا إنتاج خدمة المراجعة نتيجة زيادة التكامل بين الحاسبات الالية وعملية المراجعة والاستخدام المتزايد للمراجعة التحليلية فقد أدى ذلك الي تناقص الاعتماد علي الاختبارات التفصيلية وزيادة الاعتماد علي اجراءات للمراجعة تركز علي منخل الاخطار مما ينعكس ايجابيا علي كفاية عملية المراجعة ولذلك فقد اتجه الكثير من المراجعين نحو الاعتماد المتزايد علي هيكله عملية المراجعة سعيا للحصول علي المزيد من وفورات التكلفة ويترتب علي زيادة كفاية عملية المراجعة تناقص جهد المراجعة المبذول وخاصة في مكاتب المراجعة الكبرى بدرجة يمكن معها وصف عملية المراجعة انها مهنة تتميز بعدم كثافة عنصر العمل بها ولذلك فانه من المتوقع ان تنعكس هذه التطورات في شكل تخفيض لأتعاب المراجعة .

أما عن سوق مهنة المراجعة وشكل المنافسة في هذه السوق والذي يؤثر ويتأثر بطريقة تحديد الأتعاب فان من الظواهر المميزة لهذه السوق هو تركيز عرض المهنة في شكل مجموعة من شركات المراجعة الكبرى وفروعها والمرتبطين بها في كافة أرجاء العالم والتي زادت حدتها بالاندماجات المتتالية حيث انخفض عددها من ثمانية الي ستة ثم الي خمسة مكاتب وأصبحت تسيطر علي ٩٠% من سوق المهنة وأصبح هذه التركيز محدد رئيسيا لسلوك مكاتب المراجعة في سوق المهنة والذي يؤدي الي ما يطلق عليه احتكار القلة Oligopoly والذي يمكن أن يؤدي الي أمثله جزئية Sub-optimization في تخفيض الموارد كما يؤدي ايضا الي بعضا من عدم الكفاية في هذه المؤسسات لان القرارات التي تتخذها أي من شركات المراجعة الكبرى في ظل هذا التركيز سوف تتأثر إلى حد كبير برود الفعل الممكنه من العدد القليل من المنافسين . وقد طرح البعض فكرة ان احتكار القلة سوف يؤدي بشكل أو بآخر الي بعض من اشكال التحالف بين هذه الشركات بينما يضيف الباحث ان السلوك التنافسي ايضا سوف يظل ممكنا سواء بين المكاتب الكبرى أو المتوسطة وبعضها البعض أو بين المكاتب الكبرى من ناحية والمكاتب المتوسطة التي تحاول الزحف نحو القمة من ناحية أخرى .

ويضيف الباحث أن هذه التطورات في بيئة المنافسة يمكن ان تؤدي أما الي زيادة أتعاب المراجعة أو الي الاتجاه نحو تخفيض تلك الأتعاب مع الاخذ في الحسبان أن

مؤسسات المراجعة الكبرى تتجه كل منها أيضا نحو التخصص في صناعة أو صناعات معينة أملا في زيادة الأتعاب نتيجة تقديمها خدمة متخصصة ذات جودة عالية يطلبها عملاء المراجعة . وقد تنعكس هذه التطورات في بيئة المنافسة في تبني مؤسسات المراجعة لسلوك المضاربة Lowballing الذي ينتج نحو خفض الأتعاب في السنة الأولى للتعاقد للفوز بأكبر نصيب من السوق مع الأمل في تعويض هذا التخفيض في المستقبل فيما يحصل عليه المراجع من عميله فيما بعد من فوائد أثارته ولا زالت تثير الكثير من الجدل حول أثارها السلبية المحتملة علي جودة عملية المراجعة وعلو استقلال المراجع .

وأخيرا فإن من بين التطورات الهامة التي شهدتها مهنة المراجعة في عقدي الثمانينات والتسعينات زيادة حد المساءلة القانونية للمراجعين وتعرض كثير من مؤسسات المراجعة الكبرى لخسائر مادية ومعنوية كانت وراء عدد من عمليات الاندماج التي شهدتها تلك الفترة والتي شهدت أيضا الكثير من الشكوي من مؤسسات المراجعة الكبرى من هذه الخسائر المتوالية مطالبة جهات الاشراف والتشريع باعادة النظر في مسؤولية المراجع . وتنعكس المساءلة القانونية للمراجع علي تقديره لأتعاب المراجعة بحيث اصبح ينظر الي النموذج العام للأتعاب بأنه يتكون من تكاليف عملية المراجعة مضافا اليها التكاليف المتوقعة للمساءلة القانونية وكذلك ربح عملية المراجعة والتكاليف المتوقعة للمساءلة القانونية قد تنعكس أما علي جميع عملاء المراجعة للمكتب في شكل-أتعاب عالية أو تنعكس فقط علي عملاء المراجع ذوي المخاطر العالية في شكل أتعاب عالية لهؤلاء العملاء فقط والا فان أرباح مكتب المراجعة سوف تتناقص بهذه التكاليف ان لم تتحول في بعض الاحيان الي كارثة تهدد نمو شركات المراجعة بل واستمرارها أيضا .

وفي خلاصة نقيه لهذه التطورات التي شهدتها بيئة المراجعة في هذا العصر فإن الباحث يوضح ان البحث سوف يتناول العوامل التي نتجت عن التطورات السابقة علي سلوك المراجعين في مصر عند تحديد أتعاب المراجعة وذلك من أجل محاولة تفهم طبيعة سوق مهنة المراجعة في مصر في ضوء هذه التطورات .

## ٢ - ١ هدف البحث Purpose

يهدف البحث إلى :

١- تحليل أثر العوامل المترتبة علي التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة علي سلوك المراجعين عند تقدير أتعاب المراجعة .

٢- تفهم طبيعة سوق المراجعة في مصر باستطلاع رأي المراجعين في مصر عن كيفية تأثرهم بهذه العوامل .

### ١ - ٣ منهج البحث *Research Methodology*

اعتمد الباحث في إنجاز هذا البحث أولاً على المنهج الإيجابي *Positive Approach* الذي يقدم الإجابة على تساؤل لماذا *Why* يسلك المراجعون سلوكاً معيناً عند تحديد الأتعاب وقد استخدم الباحث هذا المنهج في تقديم المبررات والأسباب التي تتجه بتأثير العوامل المطروحة على سلوك المراجع أما بزيادة الأتعاب أو تخفيض الأتعاب. وثانياً فقد اعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي *Descriptive Approach* للتعرف على كيفية تأثر سلوك المراجعين في مصر بهذه العوامل عند تحديد الأتعاب .

### ١ - ٤ محتويات البحث *Contents*

تتضمن الأقسام التالية من البحث ما يلي:-

- القسم الثاني يتناول فيه الباحث أتعاب المراجع في فكر المراجعة
- القسم الثالث يتناول فيه الباحث بالتحليل ماهية العوامل التي أفرزتها التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة وتأثيرها على سلوك المراجعين عند تحديد أتعاب المراجعة .
- القسم الرابع الدراسة الميدانية التي تمت على عينه من المراجعين في مصر
- القسم الخامس يضم نتائج البحث وتوصياته وفرص البحث المستقبلية .

### ٢ - أتعاب المراجع في فكر المراجعة

#### *The Literature*

تحتل بحوث الأتعاب مكانة مميزة في فكر المراجعة حيث اعتبرت دراسة محددات الأتعاب في سوق المهنة مدخلاً لتفهم سوق المراجعة باعتبار أن سعر خدمة المراجعة هي المؤشر الذي تلتقي عنده كافة تأثيرات عوامل عرض المهنة والطلب عليها. وتعتبر الدراسة التي قام بها Simunic 1980 هي نقطة البداية المميزة لهذه البحوث والتي ترتب عليها ظهور عدة دروب ومسالك للبحث في الأتعاب لا زالت تنمو وتتفرع حتى وقتنا هذا معلنة أنه لا توجد أي دلائل في المستقبل القريب لوجود نهاية للبحث في هذا الموضوع وذلك بسبب الطبيعة الديناميكية للبيئة التي تعمل بها المراجعة .

ويتميز عقد الثمانينات بتركيز البحث في ثلاثة خطوط أساسية أولها اختلاف المكاتب الثمانية الكبرى آنذاك عن غيرها من المكاتب في تحديد الأتعاب وثانيها هو

المضاربة في الأسعار Low balling وثالثها هو تقديم الخدمات الاستشارية والنموذج الذي قمته دراسة Simunic 1980 يوضح ان أتعاب المراجعة تحدد نتيجة للاختلافات في عدة عوامل منها حجم مكتب المراجعة واحتمال التعرض لخسائر نتيجة عملية المراجعة وكذلك دالة انتاج خدمة المراجعة وقد وجد Simunic أن حجم العميل هو أكثر العوامل التي تؤثر علي عملية تحديد الاتعاب ثم يأتي بعده عوامل اخري مثل درجة التعقيد في نشاط العميل وكذلك نسبة الاصول عالية المخاطر مثل العملاء والمخزون وكذلك تحقيق العميل لخسائر وكان من أهم ما طرح نتيجة لتلك الدراسة ان سوق المراجعة سوق احتكارية تقوم فيها المكاتب الكبرى بتسعير خدماتها أعلى من المكاتب الاخرى وتقدم جودة عالية لخدمة المراجعة واحيانا تلجأ الي المضاربة في السعر نتيجة انخفاض التكلفة لديها بسبب اقتصاديات الحجم دون أن يؤثر ذلك علي جودة عملية المراجعة . وقد استمرت بحوث المراجعة في هذه الفترة لكي تتناول نفس العوامل التي بحثها Simnic علي يد الكثيرين مثل (1981) De Angelo التي وجدت ان سلوك المضاربة في السعر سلوك يؤيده الواقع الفعلي وقد توالت الابحاث في هذه الفترة لتشمل مثل تلك الدراسات التي قدمها Simon 1985 ، Palmrose 1986، Siminic 1984 وقد لاحظ الباحث ان بحوث الأتعاب في تلك الفترة وان كانت قد قدمت مجموعة من العوامل التي تؤثر علي عملية تحديد أتعاب المراجعة إلا انها تناولت عملية تحديد الأتعاب لكل مؤثراتها ومحدداتها والتي تخضع لكثير من المتغيرات التي بدأت في طرح نفسها ابتداء من منتصف الثمانينات والذي يرى الباحث معه ان ذلك هو السبب الرئيسي في تناقص بعض النتائج من حالة لأخرى.

وما أن بدء عقد التسعينات حتى بدا وان هناك إيراك ضممني لدي الباحثين انه لا بد من تناول جزئيات عملية تحديد الأتعاب في دراسات متكررة ومنفصلة تتعلق هذه الجزئيات بكل عامل من عوامل تحديد الأتعاب كل علي حدة وكذلك محاولة اختبار هذه العوامل في صناعات مختلفة بل وفي دول مختلفة وفي قطاعات مختلفة من سوق المهنة ولا زالت حركة البحث في المراجعة تواصل سيرها في هذه الاتجاهات حتى يمكن في يوم ما ان يتوصل الباحثون الي نموذج عام او نماذج فرعية يمكن تعميمها .

ففي سنة ١٩٩٤ تناول Pratt J. and J.D.Stice 1994 في دراستهم أثر خصائص العميل علي تقدير المراجع لاطار المساءلة القانونية وكذلك علي أدلة الاثبات المطلوبة وكذلك علي أتعاب المراجعة . وقد تناولت الدراسة مجموعة من العوامل اعتبرها الباحثان تعبير عن خصائص العميل التي يمكن ان تؤثر علي تقدير المراجع لاططار المساءلة القانونية المتوقعة وكذلك علي خطط المراجع لجمع أدلة اثبات ثم أخيرا

أثرها علي أتعاب المراجعة . وهذه العوامل التي تبتنتها تلك الدراسة هي الاحوال المالية للتعامل ومركزه المالي ، هيكل أصول الشركة وما يحتويه من أرصدة للعملاء وأرصدة للمخزون ونسبتها الي اجمالي الاصول وكذلك معدل النمو في المبيعات والقيمة السوقية للأسهم والتغير في الارباح الموزعة للأسهم. وقد تمت الدراسة بناءا علي نموذج لأتعاب المراجعة يأخذ في الحسبان التكاليف المتوقعة للمساءلة القانونية للمراجعة .

أتعاب المراجعة = [كمية الموارد المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة × تكلفة الوحدة الواحدة من هذه الموارد] + [القيمة الحالية للخسائر الممكن حدوثها من المساءلة × احتمال مساءلة المراجع]

وكان من نتائج الدراسة ان تقدير المراجعين لآخطار المساءلة القانونية ينعكس في تقديرهم لأتعاب المراجعة وان تقدير مخاطر المساءلة القانونية انما يتم بالاعتماد علي خصائص العميل والسني يأتي في مقدمتها الأحوال المالية والمركز المالي للعميل الذي يتعرف عليه المراجع من القوائم المالية المعتمدة من المراجعين السابقين أما باقي العوامل التي يأخذها المراجع في الاعتبار هي خصائص الإدارة ومعلومات المراجع عنها. ونوع الصناعة، وخطة حوافز ومكافآت المديرين، ونسبة أرصدة العملاء والمخزون ومعدل نمو المبيعات ورأي المراجع السابق ونسبة المديونية والقيمة السوقية للأسهم والسياسات المحاسبية، وأخيرا نسبة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

وكان موضوع تخصص المراجعين في صناعات معينة موضع اهتمام الدراسة التي قام بها O'keefe T.B, et al 1994 وقد بحثت الدراسة الآثار والعلاقات التأثيرية المتبادلة بين كل من تخصص المراجع في صناعة معينة والتمشي مع معايير إعداد التقرير من ناحية وكذلك أتعاب المراجعة من ناحية أخرى وقد اتضح من الدراسة أنه كلما زادت درجة التمشي مع معايير المحاسبة والمراجعة في إعداد التقارير المالية كلما زادت أتعاب المراجعة. وان تخصص المراجع في صناعة معينة يقلل احتمال عدم التمشي مع معايير المحاسبة والمراجعة كما ان مثل هذا التخصص يزيد من جودة عملية المراجعة وبالتالي يكون دافعا لزيادة الأتعاب.

وعن أثر الاندماج بين مكاتب المراجعة علي أتعاب المراجعة فان Lyer V. M. and G. S, Lyer 1996 تناولوا ما طرح علي ساحة المهنة من تساؤل هام يتعلق بأثر هذه الاندماجات التي بدأت في سنة ١٩٨٩ علي سوق المهنة فهل ستؤدي إلى زيادة كفاءة إنتاج خدمة المراجعة وبالتالي تخفيض التكلفة وتخفيض الأتعاب أم أنها ستؤدي الي تخفيض درجة المنافسة وزيادة الاتجاه نحو الاحتكار وزيادة الأتعاب. وقد اتضح من



الدراسة ان هذه الاندماجات قد أدت الي زيادة درجة تركيز المهنة ومع ذلك فلم تؤدي الي تخفيض حدة المنافسة أو زيادة في الأتعاب في بريطانيا التي تمت عليها الدراسة باستخدام بيانات فعلية عن الأتعاب في بريطانيا .

وقد قدم كل من Karim A.K.M., and P. Moizer 1996 دراسة عن محددات أتعاب المراجعة في بنجلاديش وقد غطت عينة الدراسة مجموعة من الشركات المقيّدة في بورصة دكا ومجموعة اخري من الشركات الغير مقيّدة في البورصة . كما قسمت العينة بطريقة اخري الي مجموعتين احدهما للمؤسسات المالية والاخري للشركات غير المالية وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:-

١- هناك عوامل أكدت الدراسة أهميتها في تحديد الأتعاب لكل الشركات وهي حجم العميل وهو أكثر العوامل أهمية وكذلك حجم مكتب المراجعة حيث يرتبط كلا العاملين ايجابيا بالأتعاب ويأتي بعد هذين العاملين من حيث الاهمية أيضا مستوي تأهيل المحاسبين لدي العميل الذي يرتبط أيضا بعلاقة موجبه مع الأتعاب كما ان الأتعاب تكون مرتفعة في فروع الشركات الدولية .

٢- الشركات والمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين تدفع أتعاب أكثر من غيرها وذلك بسبب حاجة مثل هذه المؤسسات الي جهد مراجعة أكبر لاملاكها عدد كبير من الفروع .

٣- لم تظهر الدراسة معنوية عنصر ربحية العميل وخاصة في الشركات والمؤسسات غير المالية وان الرغبة ترتبط بعلاقة موجبه مع الأتعاب حيث ان الشركات التي تحقق أرباحا تكون أكثر استعدادا لدفع أتعاب أعلى .

أما Calegari. M.J, J et al 1998 فقد تناولوا في دراستهم بحث العلاقة بين استقلال المراجع والأتعاب من خلال البحث عن سلوك المضاربة عند تقدير الأتعاب Lowballing والذي يفترض أنه يؤثر سلبا علي استقلال المراجع وقد أشارت نتائج تلك الدراسة الي ان المضاربة بالسعر تؤدي الي تجاوز المراجع عن أي خطأ في القوائم المالية وان المراجع أحيانا لا يحرص علي استقلاله ويلجأ للسلوك التعاوني مع العميل عندما يكون الجزاء المترتب علي هذا السلوك أقل من الفوائد التي يحصل عليها المراجع منه خلافا لما ظهرته De Angelo 1981 عندما انتهت دراستها إلى عدم وجود علاقة بين المضاربة والأسعار من ناحية واستقلال المراجع من ناحية أخرى وكان Magee and Tseng 1990 قد أظهر في دراستهما أن المضاربة علي أتعاب المراجع يمكن ان تؤثر علي الاستقلال إذا

كان هناك حالة من عدم الاتفاق تسود بين المرشحين للقيام بالمراجعة حول مدى سلامة القوائم المالية أما إذا سادت حالة من الاتفاق بينهم علي مدى سلامة القوائم المالية فلن يتأثر استقلال المراجع حيث يقتصر أثر المضاربة علي الأسعار علي الفوز بالعمل فقط أما Dopuch, N. and R. King 1996 فقد بحثا نفس الموضوع من زاوية أخرى وهي أثر تلك المضاربة علي جودة عملية المراجعة وكذلك علاقتها بتكاليف المراجعة وقد افترض الباحثان ان المراجعون يختارون اما عمليات مراجعة ذات تكلفة عالية وجودة عالية وفي هذه الحالة فانهم بصرون علي ان تحتوي القوائم المالية علي القيمة الحقيقية لعناصر المركز المالي للعمل أو انهم يختارون أن تكون تكلفة عملية المراجعة منخفضة وجودتها منخفضة وفي هذه الحالة فان المراجعون يوافقون علي أي قيمة لعناصر المركز المالي تشملها القوائم المالية للعمل وهناك فان المضاربة بالسعر لن يؤثر سلبا علي استقلال المراجع إذا ما ارتبطت هذه المضاربة بالحفاظ علي جودة عملية المراجعة أما إذا تخلي المراجع عن الجودة بسبب المضاربة علي الأتعاب فان ذلك يؤثر سلبا علي استقلال المراجع وفي نفس الوقت فان Schatzberg, J and G. Sevcik 1994 قد وجد أن المضاربة علي أتعاب المراجعة يمكن ان يؤثر سلبا علي الاستقلال في جميع الحالات نظرا لان المراجع يقوم بهذه المضاربة املا في الحصول علي فوائد في المستقبل تتمثل في رفع الأتعاب ولن يتحقق ذلك إلا علي حساب استقلاله ولهذا فان حفاظ المراجع علي استقلاله في ظل تلك المضاربة سيتوقف علي مفاضلة المراجع بين الفوائد التي سوف يحصل عليها مستقبلا بعد المضاربة واي تكاليف او خسائر قد يتعرض لها نتيجة لذلك.

ويستخلص الباحث من ذلك انه مهما اختلفت هذه الدراسات في أثر المضاربة في السعر علي المراجع وايا كان تفسير ذلك فان الشيء الثابت ان هذه الدراسات تؤكد أن هناك مضاربة علي الأسعار في سوق المهنة.

ومن الدراسات المقارنة الهامة التي تمت في مجال تحديد الأتعاب تلك الدراسة التي قام بها Taylor, M.Y and Simon D.T 1999 وقاما بدراسة محددات أتعاب المراجعة في ٢٠ دولة مع التركيز علي عوامل المساءلة والإفصاح وحدود الإشراف علي الشركات وقد قسمت الدراسة متغيرات تحديد الأتعاب إلى نوعين :

١- متغيرات اقتصادية جزئية Micro- Economic Variables وهي تلك المتغيرات المتعلقة بالشركة موضوع المراجعة وهي حجم الشركة وقيمة أرصدة العملاء والمخزون وعدد الشركات التابعة كمؤشر عن التعقيد ومدى وجود خسائر ونسبة الرفع المالي كمؤشرات للخطر المحيط بالشركة ونوع الصناعة (مؤسسة مالية أو

شركات منافع أو شركات تعدين) وأخيرا حجم مكتب المراجع وما اذا كان من المكاتب الستة الكبرى أو من غيرها.

٢ - متغيرات اقتصادية كلية Macro-Economic Variables وهي تلك المتغيرات التي تعبر عن اثر العوامل السياسية والاقتصادية في البيئة التي تعمل بها الشركة والتي تختلف من دولة لأخرى وتشمل تلك العوامل كل من احتمالات التعرض للمساءلة القانونية وكذلك متطلبات الإفصاح وكذلك حدود الإشراف والتوجيه الحكومي التي تحيط بمهنة المراجعة وكذلك عملية إعداد ونشر القوائم المالية للشركات.

وقد شملت الدراسة عينة من أتعاب المراجعة في ٢٠ دولة تغطي قارات العالم الستة منها علي سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشيلي واستراليا ونيجيريا وزيمبابوي وباكستان وسنغافورة وهونج كونج وبريطانيا وايرلندا ويلاحظ أيضا أن هذه الدراسة شملت دولاً يتم فيها الإفصاح عن أتعاب المراجعة في القوائم المالية ودولاً أخرى لا يتم فيها الإفصاح عن الأتعاب في القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى نموذج للأتعاب يربط بين الأتعاب وكافة المتغيرات السابقة بعلاقة موجبة عدا نوع الصناعة حيث اتضح من الدراسة ان المؤسسات المالية وشركات المنافع وشركات الخدمات تكون أتعابها أقل . ويوضح الباحث ان هذه الدراسة قامت بدراسة نفس العوامل التي قامت بها الدراسات السابقة عليها وتوصلت تقريبا إلى نفس النتائج ولكن تستمد هذه الدراسة أهمية أكبر حيث ان هذه الدراسة غطت ٢٠ دولة.

وتكاد الدراسة التي قدمها Clatworthy M. and et al 2000 هي الدراسة الوحيدة التي تناولت عملية تحديد الأتعاب في قطاع معين هو قطاع الخدمات الصحية National Health Service (NHS) أوضحت ان أتعاب المراجعين في هذا القطاع أقل من مثيلتها بالقطاع الخاص وان الأتعاب التي تدفع من هذا القطاع للمكاتب الكبرى أكبر من تلك التي تدفع لغير المكاتب الستة الكبرى. حيث ان تخصص المراجعين في صناعة معينة يؤدي الي زيادة الكفاءة ونقص التكلفة كما ان جودة خدمة المراجعة التي تقدمها المكاتب الكبرى تؤدي الي أتعاب أكبر من غيرها .

وفي دراسة بعنوان Long-Term Trends in Audit Fees فإن Menon. K., and D.D. Williams (2001) بحثا اتجاهات الأتعاب في الفترة من سنة ١٩٨٠ حتى سنة ١٩٩٠ وقد أوضح الباحثان ان هناك زيادة ملموسة في أتعاب المراجعة في الثمانينات بينما استقرت الأتعاب في التسعينات وان إصدار معايير فجوة التوقعات أدى إلى زيادة الأتعاب ورغم ان الدراسة قد توقعت ارتفاع الأتعاب نتيجة التخصص الذي تتجه إليه

المكاتب الكبرى الا أن النتائج الميدانية لم تؤكد حدوث ذلك وان التخصص لم يؤدي الي زيادة أتعاب المراجع وأوضحت الدراسة أيضا ان الاندماجات التي تمت بين مؤسسات المراجعة الكبرى لم تؤثر علي المنافسه او علي الأتعاب وفسر الباحثان ذلك بان قوي العملاء التفاوضية تقف حائلا بين أي رغبات مطلقة للمكاتب الكبرى في زيادة الأتعاب وكذلك لغفت الدراسة النظر الي ان نسبة أرصدة العملاء والمخزون لم يعد لها تأثير علي تقدير مخاطر العميل وزيادة الأتعاب وهو ما يراه الباحث منطقيًا حيث ان مخاطر اعمال العميل تتألف من مجموعة كبيرة من العناصر وليست قاصره فقط علي نسبة ارصدة العملاء والمخزون واخيرا فان الدراسة خلصت الي ان المنافسة قوة العملاء التفاوضية تدفع المكاتب الي تخفيض الأتعاب في شكل خصم بمنح في السنة الاولى للتعاقد .

وقد تناول (John Stone K. M. and J.C. Bedard (2001) بحث مجموعة من التغيرات المعاصرة وانعكاساتها علي عملية تحديد الأتعاب في ظل الظروف المعاصرة لبيئة المراجعة والتي بدأت في عقدي الثمانينات والتسعينات . ومن النتائج الهامة التي جاءت بها تلك الدراسة ان المراجعون يزدون من أتعاب المراجعة اذا ما توافرت لديهم معلومات عن تواجد أخطار الغش والتلاعب وعكست الدراسة أيضا ان هناك صعوبة كبيرة تواجه المراجعين في اكتشاف الأخطاء والتلاعب وانهم يواجهون متطلبات التوصية رقم ٨٢ ليس بزيادة ساعات المراجعة ولكن بتخصيص مراجعين ذوي خبره في التعامل مع العملاء ذوي الاخطاء العالية . وخلصت الدراسة ايضا الي ان تقديم المراجع للخدمات الاستشارية لا يؤثر بالزيادة علي مخاطر العميل أو مخاطر المراجع ولكنها تؤدي الي زيادة أتعاب المراجعة الا اذا تعرض مكتب المراجعة لضغوط سوقية او تنافسية تدفعه الي تخفيضها ولكن في كلا الحالتين فان تقديم الخدمة الاستشارية سوف يؤدي الي زيادة جهد المراجعة المبذول وزيادة المراجعين ذوي الخبرة في مجال الصناعة وان كان هناك من يرى ان تقديم الخدمات الاستشارية يدفع المراجعين الي تخفيض أتعاب المراجعة وقد برز في بحوث الأتعاب اتجاه يرى تقسيم سوق خدمات المراجعة الي عدة قطاعات أولها يتكون من الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق راس المال والتي يطلق عليها الشركات العامة وثانيها الشركات التي لا تتداول أسهمها سوق رأس المال والتي يطلق عليها الشركات الخاصة وقد أضاف Goodacre et al 2001 قطاعا ثالثا أطلق عليه قطاع المراجعة الاختيارية Voluntary والذي يتكون من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاجتماعية. وقد بحثت الدراسة مجموعة من عوامل تحديد الأتعاب في هذا القطاع وهي:

- ١- حجم العمل معبرا عنه بحجم الأصول حيث يؤثر حجم الأصول في جهد المراجعة المطلوب ولكن في قطاع الخدمات الاجتماعية والإنسانية يقاس حجم العمل بمقدار الخدمات المؤداة أو مقدار الموارد الداخلة للمؤسسة .
  - ٢- درجة التعقيد في نشاط العمل والذي يعبر عنه بعدد المواقع التي تخدمها المؤسسة وعدد الفروع .
  - ٣- تكاليف إنتاج خدمة المراجعة وعدد العاملين والمسافة بين موقع مكتب المراجعة وموقع العمل .
  - ٤- أداء الخدمات الاستشارية .
  - ٥- مصاعب المراجعة وتتمثل مصاعب المراجعة في التحفظات في التقرير وكذلك طول الفترة ما بين نهاية السنة واعداد التقرير Audit Report Lag وفي القطاع الخاص فان وجود هذه المصاعب يرتبط بعلاقة موجبة مع أتعاب عملية المراجعة ولكن توقعت هذه الدراسة ان يكون هناك علاقة سالبة بين طول الفترة اللازمة لاعداد التقرير وأتعاب المراجعة لعدم الحاجة في مثل هذه المؤسسات للسرعة في اعداد التقرير وقد أظهرت نتيجة الدراسة صحة التوقعات السابقة وما تعبر عنه من عوامل لتقدير الأتعاب وهي نفس العوامل تقريبا التي تؤثر في تقدير الأتعاب في القطاع الخاص وان اختلفت مؤشرات التعبير عنها كما أوضحت الدراسة ايضا ان مكاتب المراجعة الكبرى الخمسة تحصل من هذا القطاع علي أتعاب أعلى من تلك التي تحصل عليها باقي المكاتب .
- لقد كان من نتائج تقاوم أزمة زيادة حدة مساعلة المراجعين ان بدأ فكر المراجعة يوجه اهتماما خاصا لمخاطر الأعمال وأثرها علي عملية تحديد الأتعاب وقدم Hill, J.W.et al (1994) دراسة عن أثر مخاطر أعمال العميل علي أتعاب المراجعة في قطاع الادخار والائتمان وقد أوضحت الدراسة ان الزيادة في هذه المخاطر انعكست في شكل زيادة ولكنها زيادة بعدية expost وغير كافية في مقدار الأتعاب وقد يرجع عدم كفاية هذه الزيادة بسبب ضغوط المنافسة ولكنها علي أي حال تؤكد ان المراجعين يأخذون مخاطر أعمال العميل في الحسبان ربما لأثرها علي تعرض المراجع للخسائر البعدية للمساعدة أو لأثرها علي زيادة جهد وساعات المراجعة .
- ثم استقل فكر المراجعة الي التعرض مباشرة الي أثر تعرض المراجع للخسائر المتوقعة للمساعدة القانونية علي عملية تحديد الأتعاب ومدى إدراك المراجع لمثل هذه الخسائر المتوقعة وأثارها علي تحديد الأتعاب وعلي سبيل المثال فان دراسة

Bell et al 2001 قد أوضحت ان زيادة مخاطرة اعمال المراجع تؤدي الي زيادة ساعات المراجعة والتي يترتب عليها زيادة أتعاب المراجعة وكان Walker P.L and J.R. Casterella 2000 قد تناولوا أثر ربحية العميل كمؤشر علي عدم وجود مخاطر علي الأتعاب وخلصت الدراسة الي ان المراجعين لا يمنحون الشركات التي تحقق خسارة أي خصم في الأتعاب نظرا لتعرضها لأخطار بينما يمنحون الشركات الرابحة خصم علي الأتعاب عند بداية التعاقد .

أما عن أثر تغيير المراجع وقبول عمليات مراجعة جديده فان Deis. D.R and G.Giroux 2000 قد أظهرت دراستهما ان التعاقد علي عمليات مراجعة جديدة يرتبط بعمليات مضاربة في السعر Lowballing وخاصة في السنة الأولى مما يؤدي الي تخفيض أتعاب المراجع في الوقت الذي يحافظ فيه المراجعون علي جودة مراجعة عالية ومستوي عالي لجهد المراجعة وذلك بسبب ضغوط المنافسة والرغبة في الحفاظ علي مكانة مكتب المراجعة وسمعته. كما أوضحت دراسة Hackenbrack K.L.et al 2000 أن القيود التي تضعها الجهات الإشرافية والتي تحتم عدم استخدام أتعاب المراجعة كأحد عوامل المنافسة عند التقدم لعطاءات عمليات جديدة يؤدي الي زيادة الأتعاب لان المراجعون يتنافسون بجودة عملية المراجع ولذلك فان الاختيار سيتم علي أساس العطاء الاجود والذي سيكون أكثر سعرا .

وأخيرا فقد استمر موضوع تقديم الخدمات الاستشارية وأثره علي أتعاب المراجعة يلقي اهتماما خاصا في الفكر المعاصر من حيث امكانية هذا التأثير وكذلك مبرراته وتفسيراته بعد ما لاحظ وقرر الكثيرون ان هناك اتجاها نحو تناقص نسبة الدخل من عمليات المراجعة مقارنة بنسبة الدخل من الخدمات الاستشارية في كافة مؤسسات المراجعة وفي كافة البلدان. وان كانت الدراسة التي تمت في هذا المجال قد اختلفت في تفسير تأثير أتعاب المراجعة بأتعاب الخدمات الاستشارية فان الغالبية ترى ان هناك علاقة سالبة بين أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية وعلاقة موجبه مع جودة عملية المراجعة . Lennox, C.S. 1999

وقد كان تحديد أتعاب المراجع ومحدداته محلا لاهتمام بعض الدراسات والبحوث العربية في مصر وغيرها من البلدان العربية وقد تناولت هذه البحوث محددات أتعاب المراجعة التي تناولتها الدراسات السابقة وفي مصر فإننا نشير إلى آخر تلك الدراسات التي قدمها د. محمد سامي راضي ١٩٩٨ وتناول فيها بالدراسة العوامل التي تؤثر علي مستوي أتعاب المراجعة وقياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر كل من المراجعين

وعملاء المراجعة وقد توصل الباحث إلى حصر خمسية وعشرين متغيرا يمكن ان تؤثر في تحديد أتعاب المراجعة. وخلصت الدراسة إلى اتفاق كل من المراجعين وعملاء المراجعة علي ثلاثة عوامل اعتبرت أكثر أهمية في تحديد الأتعاب وهي حجم عميل المراجعة ومدى صعوبة عملية المراجعة والتعقيدات المصاحبة لها. اتفقت أيضا أحكام المراجعين في ثلاثة عشر متغيرا أخرى واختلقت أحكامهم في باقي المتغيرات. وتمثل المتغيرات التي بحثتها تلك الدراسة حصيلة المتغيرات التي تم بحثها في جميع الدراسات السابقة .

والبحث الحالي ينطلق مما انتهت إليه الدراسات السابقة ولكن دون محاولة للتكرار وانما سيقترن علي المتغيرات والعوامل التي أفرزتها التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة علي عملية تحديد الأتعاب بالإضافة إلى أثر بعض العوامل الهامة التي رأي الباحث أنها لازالت لها تأثيرها علي سلوك المراجعين عند تحديد أتعاب المراجعة .

### ٣ - العوامل المؤثرة في سلوك المراجعين عند تقدير

#### الأتعاب في بيئة المراجعة المعاصرة

ان الإطلاقة التي قام بها الباحث علي فكر المراجعة المعاصر تتين منها ان محاولة تفهم طبيعة سوق خدمات المراجعة من خلال دراسة أتعاب المراجعة لقيت ولازالت تلقي اهتماما متزايدا كما ان هناك بعض العوامل القليلة صار هناك اتفاق حول أثرها علي أتعاب المراجعة مثل حجم الشركة موضوع المراجعة وحجم مكتب المراجعة ولكن الباحث يري ان التطورات التي سادت بيئة المهنة في السنوات الأخيرة سوف يكون لها أثرها في الدفع ببعض العوامل المستحدثة التي سيكون لها مفعولها في سوق المراجعة وسوف يكون لها أيضا أثرها علي سلوك المراجعين عند تقدير أتعاب المراجعة ولذلك فان البحث سوف يقتصر علي أثر هذه العوامل بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي سبق بحثها ولازالت تثير الجدل ويجد الباحث ان هناك ضرورة لاختبار أثر هذه العوامل المعاصرة علي سوق المهنة في مصر وهذه العوامل هي :

#### ٣-١ هيكلية عملية المراجعة *Audit Structure*

يعرف (1986) Cushing and Loebbecke المراجعة المهيكلة *Structured audit* أو ما يفضل ان يطلق عليها الباحث المراجعة المنظمة بأنها " مدخل نظامي للمراجعة يتصف بوجود إجراءات مخططة في تتابع منطقي وقرارات وخطوات لتوثيق هذه الاجراءات . وكذلك مجموعة متكاملة وشاملة من السياسات والادوات للمساعدة في تنفيذ عملية المراجعة ويضيف الباحث ان مثل هذه المراجعة تتم وفقا لبرنامج مراجعة محدد

ومطبوع مقدا اما المراجعة غير المنظمة (غير الهيكلية) Unstructured audit فتتصف غالبا بعدم وجود برنامج مراجعة شامل مرسوم ومكتوب ومحدد مقدما ويمارس المراجعون القائمون علي تنفيذ عملية المراجعة قدر كبير من الاختيار من الاجراءات اثناء تنفيذ عملية المراجعة - لهذا فإن (Williams & Drsmith 1988) يريان ان المراجعة غير المنظمة تشجع المراجعين علي التعامل مع الامور والاحداث غير المتوقعة التي تواجههم اثناء التنفيذ كما أنها تتطلب ممارسة المراجعين لقدر كبير من التقدير الشخصي عند اتخاذ قرارات تنفيذ عملية المراجعة وفي الوقت ذاته فان مدخل هيكلية عملية المراجعة يؤدي بالمراجعين الي القيام بكثير من اجراءات المراجعة الغير ضرورية وان كان-Willie E (1994) يرى أنه من الممكن ان تؤدي المراجعة المهيكلة أيضا الي قيام المراجعين ببعض الاجراءات غير الضرورية وذلك اذا لم يكن للمراجعين القائمين بتنفيذ عملية المراجعة الحق والحرية في الخروج علي تلك الاجراءات المعدة من قبل في برنامج المراجعة المكتوب وفي هذه الحالة يقوم المراجعين بأداء بعض الاجراءات لمجرد الالتزام بالتعليمات المكتوبة في البرنامج . وقد لاحظ الباحث ان فكر المراجعة شهد جدلا واسعا حول المفاضلة بين هيكلية وعدم هيكلية عملية المراجعة حيث اكد بعض الباحثين مثل Cushing and loebbecke 1986 اهمية هيكلية عملية المراجعة لأثرها الايجابي علي فاعلية Effectiveness وكفاية Efficiency عملية المراجعة وذلك بتخفيض الوقت اللازم لتنفيذ عملية المراجعة وذلك علي فرضية ان هيكل التكلفة لعملية المراجعة انما يتوقف علي درجة الهيكلية التي تنفذ بها عملية المراجعة واكد Cushing and loebbecke (1986) ان من أهم مزايا هيكلية عملية المراجعة هو مساهمتها في الرقابة علي تكاليف عملية المراجعة - ومن ناحية اخري فقد عارض بعض الباحثين عملية الهيكلية وعلي سبيل المثال فان (Sulivan 1984) قد أوضح ان من أهم عيوب الهيكلية انها احيانا ما تخل باعتبارات كفاية عملية المراجعة لاهمالها كيفية الحصول علي أدلة اثبات وصفية .

ويضيف الباحث ان الجدال الدائر في فكر المراجعة حول المفاضلة بين هيكلية وعدم هيكلية عملية المراجعة لم ولن ينتهي لان هذه المفاضلة تختلف من مهمة لاخرى من مهام المراجعة حيث هناك بعض المهام الروتينية لتنفيذ عملية المراجعة يمكن هيكلتها بقواعد مكتوبة ومحددة من قبل لتنفيذها وهناك بعض المهام الاخرى غير الروتينية لا يمكن هيكلتها حيث تتطلب قدرا كبيرا من التقدير الشخصي للمراجع . ورغم ما لفته تلك المفاضلة من اهتمام بحثي فان أثر الهيكلية علي أتعاب المراجعين لم ينل نفس القدر من الاهتمام في فكر المراجعة وإحدى الدراسات النادرة التي تناولت هذه القضية فان Maher



et al (1992) قد قرروا أنه في أوقات ارتفاع حدة المنافسة في سوق المراجعة ما بين 1977، 1981 فقد انخفضت اتعاب المراجعة سواء اتبعت مدخل الهيكل أم لا وان الانخفاض كان بالنسبة للمراجعة غير المهيكلة اكبر من حالة المراجعة المهيكلة وان كان الفارق طفيفا . ولكن الباحث يتفق مع (Willie E.Gist (1994 في توقع ان تتخفف اتعاب المراجع الخارجي في حالة هيكل عملية المراجعة مقارنة بحالة عدم الهيكله ويقوم هذا التوقع علي حقيقة ان هيكله عملية المراجعة تؤدي الي ان هيكل التكلفة يتكون في جزء كبير منه من التكاليف الثابتة وقدر من التكاليف المتغيرة ولهذا فإن هذه التكاليف مع توزيعها علي عدد غير قليل من عمليات المراجعة سيؤدي الي انخفاض تكلفة تقديم خدمة المراجعة في الاجل الطويل عنه في حالة عدم الهيكله وذلك بغرض ثبات باقي العوامل بالطبع . ومما يزيد من احتمالات صحة هذه التوقع أن هناك اتجاه في المهنة نحو تحويل قدر كبير من المهام غير الروتينية في المراجعة الي مهام روتينية مهيكلة بفضل استخدام ما وفره التطور من تكنولوجيا المعلومات من أساليب ووسائل مثل نظم الخبرة ونظم دعم ومساعدة القرارات .

### ٣ - ٢ - أتمتة عملية المراجعة *Audit Automation*

#### ٣ - ٢ - ١ المفهوم والمجالات

تعرف أتمتة عملية المراجعة بانها " عملية استخدام أي نظام من نظم تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجعين في تخطيط Planning ورقابة Control وتمام Completion وإدارة Administration عمل المراجعة. (Williamson 1994) وتعرفها نشرة معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز بأنها استخدام الحاسبات الالية في ادارة وتخطيط وتنفيذ واكمال عمليات المراجعة لحذف أو تخفيض الوقت المستغرق في الاجراءات الحسابية والكتابية وذلك لتحسين جودة التقدير الشخصي والحصول علي مستوي مميز من جودة عملية المراجعة (ICAEW 1993 P.5) وتشمل هذه الاعمال إعداد أوراق المراجعة أو اعداد مكتبة تحتوي مجموعة من الاوراق النموذجية المعدة مسبقا أو توثيق عملية المراجعة أو القيام بأي خطوة من خطواتها ابتداء من تخطيط عملية المراجعة حتى إبداء الرأي وكتابة تقرير المراجعة وتختلف أتمتة عملية المراجعة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مراجعة نظم العميل التي تقوم علي استخدام الالكتروني للبيانات EDP أو حتى نظم التداول الالكتروني للبيانات Electronic Data Interchange (EDI) فبالرغم من ان كلاهما يقوم علي الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات

فإن أتمتة عملية المراجعة لا تقف عند حد مراجعة أنظمة الحاسب فإ الأتمتة تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات في تخطيط ورقابة وتسجيل عمل المراجعة أما مراجعة نظم الحاسب فهي تقتصر فقط على مراجعة نظم التشغيل للحاسب الآلية للعملاء. (Stuart manson et al 1997 P 254) وفي مسح استطلاعي لأكبر أربعين مؤسسة محاسبة في سنة

١٩٩٣ فإن Stuart manson et al 1997 P 258 قد وحدوا أن المكاتب الستة الكبرى ونسبة كبيرة من المكاتب المتوسطة ونسبة أقل من المكاتب الصغرى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في انمام كافة مراحل عملية المراجعة وأوضح نفس الدراسة أن أتمتة عملية المراجعة تتم في مهام المراجعة التالية :-

١- **مهام تخطيطية Planning Tasks** مثل أعداد موازنة تخطيطية للوقت وتخصيص فريق المراجعة على المهام واعداد وادارة الخطط وحساب وتنفيذ عمليات المراجعة التحليلية وتقدير مخاطر المراجعة واعداد برامج المراجعة النموذجية وحساب حجم عينات المراجعة وتنفيذ كافة خطوات المعاينة الإحصائية وكذلك الاحتفاظ بقاعدة بيانات العميل وكذلك حفظ واسترجاع معايير المحاسبة والمراجعة وإرشاداتها وأي تغيير فيها .

### ٢- **مهام التسجيل Recording Tasks**

- ١- إعداد المستندات النموذجية وخطابات الارتباط .
- ٢- تسجيل نتائج مراجعة الشركاء ورؤساء المراجعة .
- ٣- كتابة خطابات الادارة .
- ٤- إعداد خرائط تدفق المستندات والنظم .
- ٥- توثيق إجراءات نظام المحاسبة .
- ٦- إعداد الجداول وملخصات البيانات .
- ٧- الاحتفاظ وتحديث ملفات المراجعة الدائمة والجارية .

### ٣- **مهام الرقابة Control Tasks**

- ١- تسجيل الوقت الفعلي ومقارنة الوقت الفعلي بالوقت المخطط لكل مهمة من مهام المراجعة .
- ٢- تسجيل التكاليف الفعلية لمهام المراجعة ومقارنتها أولاً بأول بالتكاليف المخططة واعداد التقارير عن أي انحراف .
- ٣- التقرير عن أي انحراف في الزمن المقدر لكل عملية ولكل مهمة من مهام المراجعة .

٤- تسجيل الملاحظات الرقابية للشركاء ومديرو المراجعة لأغراض المتابعة .

٣ - ٢ - ٢ مزايا وفوائد أتمتة عملية المراجعة

أولا : تحسين جودة عملية المراجعة

أن الاعتماد علي تكنولوجيا لمعلومات في تخطيط وتنفيذ ورقابة عملية المراجعة يؤدي الي تحسين جودة عملية المراجعة بصفة عامة اما عن كيفية تحقيق هذا التحسين تحديدا فان أتمتة عملية المراجعة تؤدي الي تحسين طريقة تفكير أفراد المراجعة وتحسين ممارسة التقدير الشخصي للمراجعين وتشير نشرة معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز رقم ٤ بعنوان Audit Automation ان أتمتة عملية المراجعة تؤدي الي تحسين جودة التقدير الشخصي للمراجع وذلك بزيادة هيكله عمليات اتخاذ القرارات في المراجعة وتوفير للمراجعين كم من المعرفة يتيح لهم تقديم اجابات صحيحة وفي الوقت الصحيح لكافة ما يصادفهم من مواقف وتظهر هذه المزايا بصورة أشد وضوحا في المراجعة التحليلية وكذلك في عمليات الفحص المحدود باضافة الي ذلك فان الأتمتة تضمن الدقة والكمال في عمل المراجعة وباستخدام تكنولوجيا المعلومات فانه يمكن للمراجع ان يحتفظ في ذاكرة الحاسب بأنماط ونماذج لمواقف مختلفة Templates من مواقف المراجعة يمكن استدعاؤها عند الحاجة لتحسين التقدير الشخصي للمراجع وخاصة في المهام غير الروتينية (ICAEW, 1993 No 4.) بالاضافة الي ذلك فان أتمتة عملية المراجعة تزيد من ادراك العميل لجودة عملية المراجعة فالحدائثة التي تحملها تكنولوجيا المعلومات تعطي انطبعاا بالجودة حيث يرتبط تكنولوجيا المعلومات دائما بكل جديد ومتقدم ومحقق للكفاية . وفي نفس الوقت فإن الاعتماد علي مثل هذه الوسائل المتقدمة يحسن من جودة تفكير المراجعين (Manson et al 1997 P.34) .

ثانيا : تحسين الكفاية وتخفيض تكاليف عملية المراجعة .

وفي هذا الصدد فان نشرة معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز وعن أتمتة عملية المراجعة والمنشورة سنة ١٩٩٣ قد قررت ان الهدف النهائي الذي يسعى اليه غالبية المراجعين من أتمتة عملية المراجعة هو تحسين فعالية التكلفة - Cost effectiveness سواء في الاجل القصير أو المتوسط بسبب توفير وقت المراجعة بما يسمح بأداء أعمال مراجعة اضافية بدون زيادة في التكلفة مما يؤدي الي تخفيض أتعاب المراجعة أو زيادة ربحية عملية المراجعة ICAEW,1993 P.5 ولكن Stuart Manson et al 1997.262 يرون أن المراجعين فعلا يهدفون الي خفض

التكلفة ولكن ذلك يأتي تاليا لهدف زيادة جودة عملية المراجعة ويضيفون أن هذا الخفض في التكلفة من الصعب قياسه ويحدون ايضا ان استخدام أحد التطبيقات الفردية لأتمتة عملية المراجعة يمكن ان يحقق وفرا ضئيلا في الوقت والتكلفة ولكن الاثر التراكمي لمجموعة من التطبيقات لأتمتة عملية المراجعة يمكن ان يؤدي الي وفورات ملحوظة في الوقت والتكلفة أي انهم يرون ان الوفر في الوقت والتكلفة سيكون ملحوظا بصورة كلية وليس بشكل فردي لكل عملية علي حدة وان ذلك الانعكاس ايضا ستكون له أهمية في المكاتب الكبرى التي تستثمر الكثير في البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات ويختم Stuart manson et al 1997 P 263 ملاحظاتهم بالتأكيد ان وفورات التكلفة الناتجة عن عملية أتمتة عملية المراجعة ليس من السهل تحقيقها وليس من السهل ايضا قياسها ومع ذلك فان هناك من الباحثين من يؤكد ان أتمتة عملية المراجعة سوف يترتب عليها توفير الوقت بنسبة ١٥% في السنة الثانية والثالثة مقابل ارتفاع التكاليف بنسبة ١٠% في السنة الاولى (Ebbage 1993, P.3) ويضيف (Ebbage 1993, P.3) أن أتمتة عملية المراجعة يترتب عليها مجموعة من التكاليف ينبغي أخذها في الحسبان عند بحث أثرها علي الكفاية وهذه التكاليف هي :

- ١- تكاليف الاجهزة Hardware
- ٢- تكاليف اقتناء وتطوير البرامج Software
- ٣- تكاليف تعليم المراجعين
- ٤- تكاليف تدريب المراجعين المنفذين للنظام

وفي ضوء هذا التحليل فان الباحث يري ان فكر المراجعة لازال يشهد جدلا حول ما اذا كانت أتمتة عملية المراجعة تحقق وفورات تفوق التكاليف المرتبة عليها بالاضافة الي صعوبة قياس وتقدير هذه الفوائد والتكاليف ويضيف الباحث أيضا أن تحليل التكلفة والعائد لاي نظام لابد وان يختلف من حالة لآخرى ومن مكتب مراجعة لآخر .

### ثالثا : تحسين الموقف التنافسي لمكتب المراجعة .

والمقصود بذلك أن أي مكتب مراجعة كبير يهدف من استخدام تكنولوجيا المعلومات في اعمال المراجعة الي الحفاظ علي مكانته التنافسية بين المكاتب الكبرى وفي نفس الوقت الحفاظ علي مكانته القيادية بالنسبة للمكاتب الصغرى والمتوسطة باعتبار ان الأتمتة سوف يعتمد عليها كأداة تسويقية كما ان أتمتة عملية المراجعة تمكن المكتب من الاعتماد علي المراجعين ذوي الخبرة الاقل في إنجاز مهام مراجعة أكبر من خبرتهم اعتمادا علي نظم الخبرة ونظم دعم القرار التي تستخدم اعتمادا علي مستوي

عال من تكنولوجيا المعلومات كما ان أتمتة عملية المراجعة تساعد فريق المراجعة علي حذف وتوفير الوقت المستغرق من كبار المراجعين في أداء المهام الحسابية والكتابية كما ان الأتمتة تساعد علي تمتع العاملين بمكتب المراجعة بالحاسبات . Starbuk and Webster 1994

وفي دراسة تجريبية Empirical study قام بها في سنة ٢٠٠١ كل من Stuart manson, S. mceartneg and M.Sherer لاثنين من مكاتب المراجعة الخمسة الكبرى عن أتمتة عملية المراجعة وجدوا فيها ان هناك إتجاها لدي مكاتب المراجعة الكبرى لزيادة الاعتماد علي تكنولوجيا المعلومات في انجاز اعمال المراجعة . وهناك سببان - كما قرر الباحثون في هذه الدراسة - لهذا الاتجاه - أولهما هو رغبة كل مكتب من مكاتب المراجعة الكبرى للتمشي مع ظروف وأحوال المنافسة حيث تتنافس مكاتب المراجعة مع بعضها البعض في الاتجاه نحو الأتمتة - أما السبب الثاني ان هناك إتجاها في ممارسة المراجعة للتحول من مدخل العمليات Transaction Approach وايضا مدخل النظم Risk Based Auditing الي مدخل مخاطر المراجعة Systems Approach الذي يركز في تنفيذه علي الاجزاء أو المجالات التي تحمل خطر مراجعة عالي والذي يسترتب عليه زيادة الحاجة لاستخدام تكنولوجيا معلومات لتنفيذ اجراءات المراجعة الروتينية بصورة كاملة ومستمرة والذي يؤثر ليس فقط علي شركاء ومندوبو المراجعة ولكن يؤثر ايضا علي المراجعين والمساعدين Juniors and sniors وطريقتهم في أداء اعمال المراجعة وقد أكدت الدراسة أيضا ان أتمتة عملية المراجعة حتمية وضرورة تنافسية لتأكيد مكانة مكتب المراجعة أمام العملاء وبين المكاتب الأخرى في سوق المهنة بالاضافة الي آثارها الايجابية علي فعالية وكفاءة عملية المراجعة ومساهماتها في زيادة فعالية عمليات الرقابة بواسطة مديري المراجعة علي أعضاء فريق المراجعة الاخرين بما توفره من امكانية المشاركة في المعلومات Sharing of Information التي تتوافر بقدر كبير مما يمكن من فرصة الرقابة الجيدة .

ومع ذلك فقد تخوف الباحثون في هذه الدراسة من بعض الآثار السلبية لأتمتة عملية المراجعة ويأتي في مقدمتها الاثر المعنوي الذي يلغى أثر مهارات العاملين ويحول عمل المراجع الي عمل روتيني متكرر مما قد يؤدي في بعض الاحيان الي مقاومة العاملين لهذا التحول أو زيادة معدل دوران العمل لمكاتب المراجعة وكان Knights and murray 1992 نبها إلى أن ادخال تكنولوجيا المعلومات يعتبر مصدرا من مصادر الصراع داخل التنظيم مما يؤدي الي بعض الاختلالات الوظيفية في سلوك العاملين ولكن Stuart

manson et-at 2001 قد وجدوا، التحول الي أتمتة عملية المراجعة قد تم بقدر ضئيل من هذا السلوك واعتبر هؤلاء الباحثين ان استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة قد اصبح جزء من الاطار الثقافي لمكاتب المراجعة لتحقيق ثلاثة أهداف هامة وهي زيادة الجودة وزيادة الكفاءة والفعالية وزيادة احكام عملية الرقابة بين مستويات المراجعين داخل أي مكتب مراجعة .

وفي نهاية هذا التحليل لعملية الاتمتة من حيث أثارها الايجابية والسلبية كما قدمها فكر المراجعة فان الباحث قد لاحظ ان فكر المراجعة لم يتطرق الا بصورة عابرة لاثار الاتمتة علي اتعاب عملية المراجعة ولكن من خلال هذا التحليل فان الباحث يرى أنه يمكن استخلاص مجموعة من التوقعات هي :-

- ١- أتمتة عملية المراجعة تتطلب استثمار أموال في البنية الاساسية لمثل هذا النظام وقد تؤدي لزيادة أتعاب المراجعة خاصة مع بداية تطبيق عملية الأتمتة لحدائة عهد المكاتب بهذه النظم .
- ٢- اذا كانت الاتمتة ستؤدي الي توفير الوقت وتحقيق التكلفة فان هذا قد يكون حافزا لتخفيض أتعاب عملية المراجعة وخاصة في ظروف المنافسة أو زيادة أرباح مكاتب المراجعة في حالة انخفاض حدة المنافسة .
- ٣- اذا كانت الأتمتة ستؤدي الي زيادة جودة عملية المراجعة فقد تتخذها مكاتب المراجعة كوسيلة لتسويق خدمة المراجعة بسعر أعلى .

### ٣ - ٣ ضغوط العميل والمنافسة والاعتماد علي المراجعة الداخلية

ترجع جذور تلك المشكلة الي عشرون عاما مضت حينما حذرت لجنة مسؤوليات المراجع بمعهد المحاسبين الامريكي من أن ضغوط العملاء المتزايدة علي المراجعين لتخفيض الاتعاب يمكن ان تمثل تهديدا لاستقلال المراجع (AICPA 1978) ويحدث هذا التهديد لاستقلال المراجع حينما يعمد المراجع الي تخفيض ساعات المراجعة الي أقل من الحد المطلوب بسبب ضغوط الاتعاب والذي أكدته دراسات عديدة منها (Bierstaker and Wright 1999, Houston 1999) والتي من شأنها التأثير علي فعالية المراجعة . ومع ذلك فان هناك من رأي أنه يمكن للمراجع أن يخفض من ساعات عمل المراجعة دون التأثير علي فعالية عملية المراجعة وذلك باتباع عدة أساليب لعل أهمها اعتماد المراجع علي عمل المراجعة المنجز بواسطة ادارة المراجعة الداخلية للعميل وذلك لتخفيض ساعات العمل المنجز بواسطة المراجع الخارجي لتقليل تكلفة عملية المراجعة وبالتالي تخفيض

الاتعاب Gramling, Audrey A. 1999 وذلك استجابة للضغوط التي يشهدها سوق المهنة وان كان قد أوضح ان مثل هذا السلوك يمكن ان يؤثر بالسلب علي فعالية عملية المراجعة اذا لم يتوافر في اعضاء فريق المراجعة الداخلية الكفاءة والموضوعية اما اذا توافر للمراجعين الداخليين الكفاءة والموضوعية المطلوبة فان من المتوقع الا تتأثر فعالية عملية المراجعة وان كانت نفس الدراسة السابقة والتي قدمها Gramling 1999 قد أظهرت أن الواقع العملي يشهد أن مديري المراجعة يعتمدون الي حد كبير علي عمل المراجع الداخلي حينما يكون هناك ضغوط لتخفيض الاتعاب من جانب العميل وان ذلك يحدث حينما تكون تفضيلات العميل متجهة نحو أتعاب أقل أكثر من اتجاهها لجودة مراجعة أكبر وان مديري المراجعة يتخذون هذه المواقف بناء علي اتجاهات ومواقف شركاء المراجعة Partners .

ويتفق اعتماد المراجعة علي عمل المراجعة نتيجة لتخفيض الاتعاب نتيجة لضغوط العميل مع الدور الذي يجب أن تلعبه المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية طبقا لما تقرره معايير المراجعة المتعارف عليها . ويأتي هذا الدور عند قيام المراجع بالحصول علي تفهم لنظام الرقابة الداخلية ومن خلال هذا التفهم فان المراجع يقرر ما اذا كانت أنشطة المراجعة الداخلية ذات أهمية بالنسبة للمراجعة الخارجية وبناء علي درجة جودة المراجعة الداخلية من حيث الموضوعية والكفاءة فان المراجع يقدر مدي الاعتماد علي المراجعة الداخلية . وفي نفس الوقت تحذر معايير المراجعة من الاعتماد علي المراجعة الداخلية حال عدم توافر الكفاءة والموضوعية في أعمالها . وفي هذه الحالة يجب الاعتماد بشكل رئيسي علي اجراءات المراجعة الخارجية (SAS No 65, AICPA 1996, AU 322) وقد حددت التوصية السابقة ان هناك مدخلان يمكن للمراجع الخارجي اتباعا للاعتماد علي عمل المراجعة الداخلية لدي العميل أولهما يقوم علي الاستعانة بالمراجعين الداخليين كمساعدين أثناء مراجعة القوائم المالية \_ والثاني هو الاعتماد علي العمل الذي أنجزه قسم المراجعة الداخلية خلال سنة المراجعة وسواء اتبع المراجع الخارجي المدخل الاول أو الثاني فان ذلك يؤدي الي تخفيض ساعات عمل المراجعة التي يتحملها مكتب المراجع الخارجي .

وهناك ثمة مدخل آخر لتفسير وتفهم سلوك المراجع الخارجي في اعتماده علي عمل المراجع الداخلي يستمد جذوره من الدراسات السلوكية والمعرفية في مجال المراجعة ويشير الباحث بالتحديد الي وصف (Gibbins and Newton 1994) البيئة التي يهمل بها المراجع الخارجي السي أنها تتكون من علاقة بين المراجع الخارجي من ناحية

ومجموعة من الآخرين ذوي القدرات الخلاقة **Powerfull others** وهم الشريك المسئول عن كل عملية وكذلك عميل المراجعة ويمثل كل طرف من هذه الاطراف مصدرا من مصادر المساءلة للمراجع **Accountability** وتقوم تلك المساءلة علي مرجعيات اجتماعية أو تعاقدية أو درجيه ولذلك فان المراجع يتصرف عادة طبقا لتفضيلات هذه المراجعيات . وظيفيا لهذا التمدخل الأخير فان مدير المراجعة الذي يعرف مقدار وحجم ضغط أتعاب المراجعة الذي يمارسه العميل لتخفيضها ويعرف كذلك تفضيلات شريك المراجعة المسئول عن العملية فانه - أي مدير المراجعة يأخذ في حسابه دائما تفضيلات كل من العميل وشريك المراجعة المسئول - ولذلك فان مدير المراجعة عند تخطيطه لعملية المراجعة يدرك تماما أهمية تمام عملية المراجعة بأكبر قدر من الكفاية التي تأخذ في حسابها عوامل الأتعاب وربحية عملية المراجعة بالإضافة إلى السمعة المهنية للمكتب الذي يعمل به وهي تتوقف علي جودة عملية المراجعة - ولذلك فإذا ما أدرك مدير المراجعة ان عميل المراجعة يمارس ضغط كبير لتحقيق الأتعاب فانه علي الفور يزيد من أهمية اعتبارات الكفاية (التكلفة والربحية) مقارنة باعتبارات جودة عملية المراجعة ويحدث نفس السلوك اذا كان الشريك يضع أهمية فائقة لاعتبارات الكفاية والربحية ويحدث العكس اذا ما أدرك مدير المراجعة ان العميل والشريك يفضلان الجودة علي الكفاية .

ويضيف الباحث ان هناك تعارض بين الاتجاهين ولن يمكن لمدير المراجعة ان يعطي اهتماما للكفاية والربحية دون الإخلال بالجودة وذلك عن طريق الاعتماد علي عمل المراجع الداخلي لتخفيض تكلفة عملية المراجعة ومراعاة لاعتبارات الأتعاب المنخفضة . وأيا كان تفسير اعتماد المراجع الخارجي علي أعمال المراجع الداخلي فإذا ما توافرت الشروط والضمانات اللازمة لمثل هذا الاعتماد فان الباحث يتوقع ان يكون لذلك أثره في تخفيض تكلفة عملية المراجعة وتلعب ظروف المنافسة دورها في تحديد الاتجاه الذي تتجه اليه وفورات التكلفة هذه فاذا لم تكن المنافسة حادة فان هذه الوفورات تزيد من أرباح مكتب المراجعة واذا كانت المنافسة شديدة وهناك ضغوط من العميل لتخفيض الأتعاب فان هذه الوفورات ستتعاكس في شكل تخفيض لاتعاب المراجعة .

### **Client Business Risk**

### **٣ - ٤ مخاطر أعمال العميل**

تعرف مخاطر أعمال العميل بأنها أي تهديد تتعرض له الشركة يؤدي الي تقليل احتمال تحقيقها لاحد أو كل أهدافها وتعتبر التهديدات التي تواجهها الشركة من البيئة من أهم المخاطر التي تحول بينها وتحقيق أهدافها في النمو والربح وقد تأتي المخاطر أيضا



من داخل الشركة سواء من العاملين أو من الادارة وأخيرا فإن مجرد عدم أخذ رد الفعل المناسب والفعال لاي مخاطر يعتبر خطر في حد ذاته وكل هذه المخاطر يمكن أن يكون لها تأثيرها علي عمل المراجع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لانها قد تؤدي الي وقوع أخطاء أو تلاعب أو عدم الالتزام بالقيود التي تضعها جهات الاشراف علي الشركات ومن المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر علي أعمال المراجعة هي مخاطر المعلومات

Information Risk والتي يعرفها Knechel, W,R.(2001) P 27 بأنها المخاطر الناشئة عن عدم كفاية أو عدم دقة المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات وتعتبر القوائم المالية التي يراجعها المراجع أحد عناصر أو أحد مراحل تدفق المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات وخاصة قرارات المستثمرين ولهذا فإن المراجع يهدف الي تخفيض اخطار المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية وتتعرض مخاطر أعمال العميل علي المراجع في شكل ما يسمى خطر الارتباط Engagement Risk والذي يعرف أنه The possibility that an audit firm will suffer loss due to association with a client.

منفصلة تماما عن اخطار المراجعة حيث ان مصادرها وأسبابها إنما تتعلق بالعميل واحتمال انعكاس هذه الاسباب علي المراجع في شكل خسائر وانها قد تحدث رغم تطبيق المراجع لكافة معايير المراجعة المتعارف عليها عند الفحص والتقرير كما ان هذه المخاطر تنعكس علي المراجع في شكل مساءلة قانونية او الإساءة للسمعة المهنية لمكتب المراجعة أو الاضرار بربحية المكتب وقد حدد Knechel W,R.(2001) P. 92 ان علي المراجع قبل قبول عمل جديد أن يقوم بتقدير وتقييم أمور أساسية وهي :

- ١- نزاهة الإدارة .
- ٢- سمعة الشركة وصورتها العامة .
- ٣- الممارسة المحاسبية بالشركة .
- ٤- الأحوال المالية للشركة .
- ٥- ربحية الشركة .
- ٦- نوع الصناعة حيث هناك بعض الصناعات كانت تعتبرها مكاتب المراجعة الكبرى ذات مخاطر أعمال عالية مثل Casino Industry وكذلك شركات الاستيراد التي تتعامل مع بعض دول أمريكا الجنوبية وكذلك صناعة الادخار والإقراض - S&L ولكن للمراجع أن يستخدم العديد من الوسائل اللازمة للحصول علي معلومات عن العوامل السابقة لعل من أهمها اتصاله بالمراجع السابق للشركة ويعود Knechel External threat 2001 p. 132 ليوضح ان التهديد ينقسم الي تهديد خارجي

وتهديد داخلي Internal Threat ، والتهديد الخارجي الذي قد تواجهه الشركة يتألف أولاً من العوامل البيئية الكلية Macro Environmental Forces التي تشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تحفل بها البيئة والتي قد تؤدي الي تعرض الشركة الي تهديدات ومخاطر تتأثر بها القوائم المالية ومن ثم تؤثر علي المراجع أما قوى التهديد التي تمثلها الصناعة التي تعمل بها الشركة والنشاط الذي تعمل فيه فإنها تشمل عوامل المنافسة والمنافسين وكذلك امكانيات دخول منافسين جدد والسلع البديلة للسلع التي تعمل بها الشركة وكذلك العلاقات مع العملاء والموردين . واذا كانت عوامل البيئة وتأثيرها علي عمليات الشركة أقل وضوحاً في تأثيرها عن عوامل الصناعة فان عوامل التهديد التي تتعلق بالصناعة التي تعمل بها الشركة تؤثر بشكل مباشر علي عمليات الشركة مثل المبيعات والتسويق والبحوث والتطوير والانتاج والمواد الخام وبالتالي قد يكون لها تأثير علي السلامة المالية للشركة ككل .

ومن جهة أخرى فان أخطار التهديد الداخلي والتي يطلق عليها أيضا اخطار العمليات

Process Risks تتكون من العناصر التالية : -

#### 1- مخاطر القيادة Leadership Risk

وهي المخاطر الناشئة عن عدم جودة الادارة لوجود خلل في ممارسة الادارة لمسئوليتها أو نقص الكفاءة أو الخبرة أو وجود دوافع سلبية لدي الادارة - والتي تؤثر علي كفاءة وفعالية عمليات الشركة .

#### 2- مخاطر النزاهة والشفافية Integrity Risk

وهي مخاطر وجود سلوك غير اخلاقي يتعلق بنزاهة وشفافية الادارة او العاملين بالشركة .

#### 3- مخاطر الإشراف الخارجي Regulatory Risk

وهي المخاطر الناشئة عن عدم التزام الشركة وأدائها بقيود الإشراف والتوجيه التي تفرضها جهات الإشراف في البيئة التي تعمل بها الشركة مثل قوانين العمل وقوانين حماية المستهلك وكذلك قوانين سوق رأس المال والتي قد يترتب علي مخالفتها تحمل الشركة لخسائر في شكل جزاءات وقد تضر بسمعة الشركة .

#### ٤- مخاطر التكنولوجيا Technology Risk

هي المخاطر الناشئة عن ظهور وطرح أساليب تكنولوجية حديثة تؤدي الي تقادم التكنولوجيا المستخدمة في الشركة وقد تنشأ هذه المخاطر أيضا نتيجة لفشل نشاط البحوث والتطوير في الشركة في التوصل الي النتائج المرغوبة .

#### ٥- مخاطر التخطيط المالي Financial Planning

وهي تعبر عن سوء عملية تخصيص موارد الشركة لمقابلة احتياجاتها التشغيلية وتنعكس تلك المخاطر في شكل خطط وموازنات تخطيطية غير واقعية وغير دقيقة تؤدي الي اختلالات وظيفية داخل الشركة .

#### ٦- مخاطر الموارد البشرية Human Resource Risk

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر الكفاية والتأهيل والتدريب لدي الافراد والتي تلزم لاداء الانشطة التي تقوم بها الشركة - حيث تؤثر جودة القوي البشرية علي كفاية وفعالية عمليات الشركة .

والاخطار الداخلية الستة السابقة تنعكس جميعها فيما يسمى بالاخطار التشغيلية Operational Risk والستي تؤدي الي أثار سلبية واخطار تتعرض لها الشركة تنعكس بالتالي في شكل اخطار المعلومات - Information Risk وتتمثل في عدم كفاية أو عدم دقة المعلومات التي تحويها القوائم المالية يمكن مع توافر ظروف معينة ان يترتب عليها خسائر للمراجع ومن هنا فان المراجع يقوم بتقييم مخاطر أعمال العميل بكافة عناصرها الداخلية والخارجية حيث تنعكس هذه الأخطار علي عمل المراجع وعلي عملية المراجعة علي خمسة محاور أساسية هي : -

#### ١- توقعات المراجع Auditor Expectations

تؤثر هذه الاخطار علي ما يتوقعة المراجع من أحوال الشركة في كافة المجالات - وعلي سبيل المثال فاذا كانت هناك اخطار من المنافسين في شكل منافسة سعرية شديدة فان المراجع لا بد وان يتوقع ضآلة النمو في الإيرادات وبطء معدل دوران المخزون وضآلة هامش الربح وزيادة تكاليف خدمات ما بعد البيع .

## ٢- استمرار العميل Client Viability

قد تصل الاخطار درجة من الخطورة والحدة بحيث تؤثر علي قدرة الشركة علي الاستمرار في المستقبل ويمكن بذلك أن يتوقع المراجع افلاس الشركة في المستقبل القريب وعلي ذلك ان يتأكد من أن هناك إفصاح كاف عن الاثار المالية لهذه الاخطار

## ٣- أخطار المراجعة Audit Risk

من الطبيعي أن ترتبط اخطار العميل بأخطار المراجعة بشكل موجب ومباشر بشكل قد يؤدي بالمراجع الي الحصول علي دليل مبني لاحتمال عدم دقة أو عدم صحة بعض القيم السوردة بالقوائم المالية . وعلي سبيل المثال فان اخطار المناقسة قد تنعكس في شكل انخفاض للمبيعات واخطار تقادم المخزون قد تنعكس علي عملية تقييم المخزون وكذلك فان الاخطار المتعلقة بنزاهة الادارة تنعكس علي تقرير المراجع للاخطار الملازمة Inherent Risks وكذلك علي اخطار الرقابة . Control Risks

## ٤- بيئة الرقابة Control Environment

وتنعكس كثير من مخاطر الاعمال السابقة علي بيئة الرقابة والتي قد تعجز معها الادارة في اتخاذ ردود فعل مناسبة لمواجهة هذه المخاطر وقد يؤدي بها الامر الي استخدام وسائل محاسبية لتغطية هذا الفشل .

## ٥- احتياجات العميل من المراجع Client Needs

في حالة فشل الادارة والعميل في اتخاذ رد الفعل المناسب لمواجهة الاخطار الداخلية أو الخارجية فان علي المراجع ان يلفت نظر العميل الي نواحي الخطر التي لم تتخذ بشأنها الاجراءات وردود الفعل المناسبة وقد يكون ذلك سببا في طلب مساعدة المراجع في تصميم وتنفيذ رد الفعل المطلوب باعتبارها خدمة استشارية اضافية بخلاف خدمة المراجعة وبالتالي يكون لها اتعاب للمراجع بخلاف اتعاب المراجعة . وتنعكس كافة العوامل السابقة علي تقدير المراجع لاتعاب المراجعة حيث أن اتعاب المراجعة تتوقف نظريا علي جهد المراجعة Audit effort وكذلك مخاطر اعمال المراجع Auditor Business Risk .

وهذه العلاقة تلقي الضوء وتشدد الاهتمام الي رد فعل المراجع الي خصائص وظروف العميل موضوع المراجعة والتي تنعكس بدورها علي مخاطر المراجعة ويشير التاريخ ان هناك حالات كثيرة وجهت فيها اتهامات للمراجعين بسبب اهمالهم التعرف علي مخاطر

اعمال المراجعة من خلال التعرف علي مخاطر اعمال العملاء , (GAO Feb.1989 ,  
GAO Jun.1989. Hill and Metzgen 1992)

وقد طرحت فكرة العلاقة بين مخاطر اعمل العميل من ناحية وأتعاب المراجعة من ناحية أخرى علي بساط البحث في المراجعة منذ أكثر من عقدين من الزمان وقد بدأت تلك البحوث بدراسة (Simunic 1980) التي قدم فيها نموذج للعلاقة بين مخاطر أعمال العميل واتعاب المراجعة . واعتبر هذا النموذج مخاطرة اعمال المراجع نتوقف علي كلا من تكلفة المراجعة بالنسبة للعميل وكذلك نصيب المراجع من الخسارة المتوقعة في حالة فشل العميل. بالاضافة الي ذلك فان نموذج (Simunic 1980) يفترض وجود علاقة ايجابية بين مخاطر أعمال العميل ومخاطر أعمال المراجع وان ارتفاع مخاطر اعمال العميل يترتب عليها بالتالي زيادة أتعاب عملية المراجعة حيث يعتبر النموذج ان المراجع عند تحديده للتعاب سيأخذ في اعتباره كلا من جهد المراجعة وجزء أيضا مقابل نصيب المراجع في أي خسارة متوقعة نتيجة لوقوع العميل في مصاعب مالية ويضيف هذا النموذج أن مقدار جهد وساعات المراجعة يتحدد بناء علي تحديد المراجع للتعاب والذي يتوقف جزئيا علي دالة الخسارة من العميل ومن ناحية أخرى فان العميل سيفضل مزجا من جهد المراجع الخارجي وأقل خسارة ممكنة يتعرض لها العميل من جراء التقارير المالية .

ويرى (H.J.W. et al (1994) ان انعكاسات هذا التصور لسلوك العميل والمراجع في بيئة تنافسية ان المراجع لن يتمكن من تغطية كل تكاليف المراجعة لكي يواجه كل مخاطر الخسارة المتوقعة لانه سيزيد ساعات جهد المراجعة لمواجهة هذه الخسائر وهذا سيجعل عليه بالطبع زيادة أتعاب عملية المراجعة للعملاء والاكثر خطورة بناء علي مفاضلته بين جهد المراجعة الزائد من ناحية وقبول عميل مرتبع المخاطر من ناحية أخرى ويترتب علي ارتفاع مخاطر اعمال العميل أما زيادة جهد المراجعة أو تحمل تكلفة أكبر للتامين ضد مخاطر المسؤولية . وعلي جانب آخر فإن Simunic وما تلاه من باحثين قد تناولوا ماهية العناصر التي تعبر عن مخاطرة أعمال العميل فقد اختار (Simunic (1980 أن عناصر مخاطرة أعمال العميل تتمثل في استثمار في المخزون والعملاء وكذلك تحقيق العميل لخسائر والتقارير المتحفظ من جانب المراجع السابق اما Francis (1984 فإنه اعتبر الاصول المتداولة جميعا من الاصول ذات المخاطر العالية التي تنبئ عن زيادة مخاطرة أعمال العميل واعتبر (Firth (1985 أن وجود حسابات العملاء فقط هي المؤشر عن وجود مخاطر لدي العميل بينما اعتبر Simon(1985 حسابات المخزون والتقارير

المتحفظ هما مؤشرات مخاطر العميل أما (Palmrose 1986) فقد اضافت عنصر الملكية العامة لاسهم الشركة كمؤشر للمخاطر علاوة علي التقرير المتحفظ وعاد Maher et al (1986) لاعادة التأكيد علي المخزون والعملاء وتحقيق العميل لخسائر وعاد Simon and Francis (1988) للتأكيد فقط علي التقرير المتحفظ كمؤشر للخطر واخير فان Turpen (1990) ركز فقط علي خسائر العميل . وهكذا فإننا يمكن ان نلاحظ جدلا وعدم اتفاق في فكر المراجعة حول ماهية العناصر التي تنبئ عن وجود مخاطر ويرى Hill (1994) J.W, et al أن هذا الاختلاف في ماهية المؤشرات التي تدل علي وجود مخاطر لا يمنع من وجود علاقة بين هذه المخاطر أيا كانت مؤشراتنا من ناحية واتعاب المراجع من ناحية أخرى وان كانوا يرون أن اعتبار أي هذه العناصر مؤشرا لمخاطرة الاعمال سوف يختلف من صناعة لاخري وفي نفس ما ردهه وطالب به أيضا (Beatty 1993) . وانعكاسا لهذا الاتجاه فان Hill J.W. et al (1994) . قد خلصوا في دراستهم الي أن هناك علاقة موجبه بين اتعاب المراجعة من ناحية ومخاطر اعمال العميل من ناحية أخرى وذلك في قطاع الادخار والائتمان أما المؤشرات الدالة علي هذه المخاطر فهي وجود مشاكل ونزاعات قضائية وعمليات مساءلة قانونية لدي العميل وكذلك شكل الملكية في الشركة .

ويرى الباحث أن مخاطر أعمال العميل في البيئة المعاصرة تتألف من مجموعة المخاطر الداخلية والخارجية التي قدمها الباحث وهي اكبر من مجرد احتواء القوائم المالية علي عنصر أو أكثر من عناصر الخطر ومع هذا الشمول في مفهوم مخاطرة أعمال العميل فان الباحث يتوقع ان تكون ذات علاقة موجبه مع اتعاب المراجعة .

### ٣ - ٥ ربحية العميل Client Profitability

تناول فكر المراجعة في دراسات متعددة ماهية الظروف التي تدفع المراجع الي تخفيض الاتعاب ومنح خصم للعميل في بداية التعاقد مع العملاء الجدد وقد جاءت هذه الدراسات بنتائج متناقضة . فقد توصل Simon and Francis (1988) الي ان المراجعين يمنحون العملاء خصما ليس فقط في السنة الاولى للتعاقد ولكن يستمر ذلك في فترة سنتين بعد السنة الاولى للتعاقد وقدم Turpen (1990) في دراسته دليلا أخر علي وجود هذا الخصم والتخفيض في اتعاب المراجعات الجديدة في السنة الاولى والثانية ثم جاءت دراسة O'keefe et al (1994) لتوضح ان اتعاب المراجعات الجديدة لا تحتوي أي خصم وتخفيض في الاتعاب لا في السنة الاولى ولا في غيرها .

ولم يقف التناقض في النتائج على الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية فقد توقع (Butter Worth and Houghton 1995) أن هناك اتجاها متزايدا لهذا السلوك في اسراليا ولكن دراستهم لم تؤيد وجود مثل هذا السلوك بينما قدم كل من (Collier 1996, Pong ad Whittington 1994) الدليل على وجود مثل هذا السلوك في بريطانيا ويتفق الباحث مع (Walker and Casterella 2000) في تفسيرهم لماهية العوامل والظروف التي يكون فيها منح الخصم مطلوبا حيث يمنح الخصم مع زيادة المنافسة ولا يمنح الخصم في حالة فقدان السوق عنصر المنافسة ويرتبط هذا التفسير بين اتجاه منح الخصم قبل اندماج المكاتب الكبرى أما بعد الاندماجات المتتالية وزيادة تركيز عرض المهنة فان المنافسة قد انخفضت حدتها وبالتالي لا يوجد سبب لمنح الخصم أو التخفيض في منح الاتعاب .

وانطلاقا من التفسير السابق فقد اتجه فكر المراجعة نحو بحث أثر ربحية العميل على اتعاب عملية المراجعة من خلال اهتمامه بأثر المخاطر التي تحبط بالعميل على عملية تحديد الاتعاب وقد افترض (Etredge and Greenberg 1990) أن عملاء المراجعة ذوي الحالة المالية الجيدة سوف يحصل منهم المراجع على عوائد اقتصادية عالية في المستقبل ولهذا فان العميل الذي تشير قوائمته المالية السابقة الي وجود أرباح يحصل من المراجع الجديد على خصم في السنة الاولى للتعاقد على المراجعة ومع ذلك فقد خلصت الدراسة الي منح المراجعين خصم للعملاء في السنة الاولى دون ان يكون ذلك مرتبطا بالحالة المالية الجيدة للعميل ولكن (Turpen 1990) قد خلص في دراسته الي أن تحقيق العميل لخسائر سابقة يجعل المراجع يعتبره ذا مخاطر عالية وتقل فرصة منحه الخصم مما يعني ان تحقيق العميل لارباح تؤدي بالمراجع الي تخفيض الاتعاب وخاصة في السنة الاولى وذلك من أجل الفوز بالعميل وتحقيق منافع اقتصادية منه في السنوات التالية مثل تقديم الخدمات الاستشارية أو في رفع الاتعاب حيث تكون ربحية العميل مؤشرا على قدرته على الدفع في السنوات التالية ويجب ملاحظة أن هناك انتقادات لمنح الخصم ايا كانت أسبابه أو مبرراته لاثره على استقلال المراجع . وعلى جودة عملية المراجعة وكثيرا من الدول ومن بينها مصر تعتبر ان عرض اتعاب أقل للحصول على عمل من أعمال المهنة يعتبر اخلايا بأداب وسلوك المهنة . ومع ذلك فان آخر الدراسات التي تمت لبحث العلاقة بين تخفيض الاتعاب والربحية والتي قام بها (Walker and Casterella 2000) أوضحت أن مكاتب المراجعة لازالت تمنح خصم للمراجعات الجديدة وأن ربحية العميل تؤثر على الاتعاب التي يقدرها المراجع فالعملاء الذين لديهم خسائر في السنة السابقة لا يحصلون على خصم بينما يحصل على هذا الخصم من تظهر قوائمهم المالية أرباح في السنة السابقة . وهذا يعني أن المراجعون يديرون دالة

منفعتهم من خلال الاتعاب فالخسائر تعنى وجود مخاطر وبالتالي فلا مجال معها لتخفيض الاتعاب لاحتمال تعرض المراجع لخسائر متوقعة في المستقبل والأرباح تعني ان هناك منافع متوقعة في المستقبل وبالتالي فان وجود هذه الأرباح يشكل حافزا لمنح الخصم وتخفيض الاتعاب . ويضيف الباحث توقعاً آخر وهو ان المراجع يمكن ان يزيد من مقدار الاتعاب وذلك في حالة وجود أرباح لدي العميل نظراً لقدرة العميل علي النفع ولكن ذلك التوقع مشروط بضعف حدة المنافسة .

### ٣ - ٦ مسؤولية المراجع عن الأخطاء والتلاعب

#### *Auditor's Responsibility For Errors and Fraud.*

من المعروف ان ظهور أي قواعد جديدة لاعداد التقارير المالية أو معايير للمرجعة سواء تلك المتعلقة بالفحص أو اعداد التقرير تؤثر علي عمل المراجعة من ناحية انها تؤدي الي زيادة أعمال المراجعة وبالتالي تؤدي الي زيادة الاتعاب . وخلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي ظهرت العديد من معايير المحاسبة المالية الجديدة وكذلك معايير مراجعة جديدة وبالرغم من أن الاثر المنفرد ، لاهد المعايير يكون حدياً من حيث أثره علي الاتعاب ولكن عند أخذ هذه المعايير ككل فان أثرها يكون هاماً نسبياً ولذلك فقد أطلق علي هذه المعايير الجديدة معايير فجوة التوقعات Expectation gap Standards والتي تتكون من عشرة معايير مراجعة جديدة أصدرها مجلس معايير المراجعة بمعهد المحاسبين الامريكى في أبريل ١٩٨٨ . والتي ترتب عليها توسيع نطاق مسؤولية المراجع الي مجالات جديدة مثل تقييم نظم الرقابة الداخلية والحكم علي قدرة الشركة علي الاستمرار وتلاها صدور معيار المراجعة رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٧ وقد حدد هذا المعيار صراحة ان علي المراجع ان يخطط وينفذ المراجعة بالشكل الذي يؤدي الي التوصل الي تأكيد عن خلو القوائم المالية من التحريف سواء كان ناتجاً عن خطأ Error أو تلاعب (SAS 82 1997) ويرى الكثيرون أن التزام المراجع بالوفاء بهذه المعايير سوف يؤدي الي زيادة عمل المراجع بصورة ملموسة كما أنه يزيد من مسؤولية المراجع في مجالات شتى (Berton 1987) وهذه المعايير الجديدة وما تتطلبه من مهام يفترض أنها ستكون جزء من مهام جميع المراجعات التي يقوم بها المراجعون بشكل إجباري ولهذا فان أثرها علي مهنة المراجعة ككل سيكون في شكل زيادة للتكلفة الكلية لعرض المهنة يترتب عليها زيادة سعر هذه الخدمة لكل عملاء المراجعة . ويضيف (Spires and Williams, 1990) أنه حتى قبل صدور هذه المعايير فان كثيراً من مؤسسات المراجعة وخاصة المكاتب الخمسة الكبرى كانت تقوم بتطبيق تلك المعايير بشكل اختياري . واذا كان كشف الأخطاء والتلاعب يعتبر من أهم تلك المجالات التي امتدت اليها مسؤولية المراجع والتي سعي الي تأكيدها كثير من الطوائف ذات الاهتمام وكذلك رجال السياسة والقضاء



وكذلك الكتاب المشتغلين بالشئون المالية والجمهور بصفة عامة بعد أن كان البعض قبل ذلك يري أن اكتشاف الأخطاء والتلاعب هو أمر يعتبر من صميم مسئولية الإدارة وليس المراجع (Porter 1991) وفي ظل هذا التصور وعدم قيام بعض المراجعين بأداء هذه المهمة ومع حدوث أي سقوط لأي شركة واكتشاف وجود أخطاء وتلاعب كان السؤال الذي يوجه دائما هو اين كان مراجع الشركة؟؟.

ويعرف Porter (1997) التلاعب Fraud بأنه يعني أحد الامور التالية :-

- ١- استخدام وسائل احتيالية مثل تعديل أو تحريف السجلات والمستندات لتحقيق مزية مالية غير مشروعة .
  - ٢- الحذف أو القيد أو التعبير أو الإفصاح الخاطئ والمتعمد للسجلات المحاسبية أو القوائم المالية .
  - ٣- التطبيق الخاطئ والمتعمد لمعايير المحاسبة بخصوص تقييم أو تبويب عناصر القوائم المالية .
  - ٤- سرقة الأصول أو عدم توفير الحماية المناسبة لها .
- ويختلف الخطأ Error عن التلاعب Fraud من ناحية أن الخطأ غير متعمد أما التلاعب فهو متعمد ومقصود ولكن كلاهما يؤثر علي صدق العرض والقياس في القوائم المالية .

وتتشابه واجبات المراجع في اكتشاف الأخطاء والتلاعب في كافة الدول مثل أمريكا وإنجلترا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والتي صدرت بها جميعها مثل هذه التوصيات حيث تطلب التوصيات من المراجع أن يتبع العناية الواجبة في تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وان يبذل الجهد المهني الواجب للحصول علي تأكيد معقول بأنه تم اكتشاف الأخطاء والتلاعب الهام نسبيا . وبالإضافة الي ذلك فان علي المراجع ان يقدم تقريرا بالأخطاء المكتشفة الي المستوي الإداري المناسب وكذلك لجنة المراجعة وعليه ان يقيم أثر تلك الأخطاء علي صدق القوائم المالية وفي حالة اعتقاد المراجع بأن هذه الأخطاء سوف تؤثر علي هذا الصدق فان عليه ان يضع التحفظ المناسب في تقريره .

ويرى الباحث ان تحميل المراجع بهذه المسئولية عن اكتشاف والتقرير عن الأخطاء والتلاعب ليس بالأمر السهل وخاصة اذا ما علمنا ان التلاعب يتم عادة بواسطة مستويات عليا في الإدارة وان هناك جهدا كبيرا يبذل لإخفاؤه ولهذا فان وفاء المراجع بتلك المسئولية تواجهه ثلاثة تحديات:-

- ١- كيف يمكن تحسين مقدرة المراجعين علي كافة المستويات علي اكتشاف الأخطاء والتلاعب .

٢- السلي أي مدي يساعد تقييم المراجع لبيئة الرقابة في اكتشاف وتقدير أخطاء وجود تلاعب .

٣- ما هو القدر المطلوب من توسيع نطاق عملية المراجعة الذي يكون كافيا لكي يصل الي ضمان معقول باكتشاف الأخطاء والتلاعب الهام نسبيا .

ويرى الباحث أن هذه المسؤولية وما يرتبط بها من تحديات ستؤدي حتما الي زيادة عمل وجهد المراجع مما ينعكس بالزيادة علي تكلفة عمية المراجعة من ناحية وتقليل الخسائر المتوقعة من مساعلة المراجع في حالة إهماله في اكتشاف هذه الأخطاء من ناحية أخرى مما ينعكس كما يتوقع الباحث بالزيادة علي أتعاب عملية المراجعة .

### ٣ - ٧ مخاطرة أعمال المراجع

عرفت التوصية رقم ٤٧ من توصيات المراجعة مخاطرة أعمال المراجعين بأنها

The risk of loss to an auditor's practice from litigation, adverse publicity or other event arising in connection with financial statements or reported on (AICPA, ASB. SAS 47. 19)

وتتكون مخاطرة أعمال المراجع من مجموعة من التكاليف القانونية بعضها تكاليف مباشرة مثل تكاليف التعويضات والتسويات التي يدفعها المراجع وبعضها الاخر تكاليف غير مباشرة مثل تكلفة الفرصة المضاعفة في مكتب المراجعة واي غرامات اخري تفرضها جهات الاشراف والرقابة وكذلك الخسائر المرتبة علي فقدان المراجع لسمعته المهنية ولا تشمل هذه التكاليف تلك التكاليف المرتبة علي فشل المراجع في اجراء مراجعة جيدة أي انها تفترض التزام المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها (Timothy B. Bell et al 2001) . وفي سوق يتميز بالمنافسة فان اتعاب المراجعة يجب ان تعكس التكاليف المتوقعة لمخاطرة اعمال المراجعة حيث ان هذه التكاليف قد تنتقل من علي عاتق المراجع الي العميل وقد يأتي ذلك صراحة من خلال تقييم المراجع لمخاطر العميل وتضمنين هذه التكاليف في السعر المحدد لخدمة المراجعة وقد يتم ذلك بطريقة ضمنية حينما تتعكس المعلومات المتاحة عن مخاطر الاعمال للعميل بطريقة ذات كفاءة في السعر الذي تحدده آليات السوق لخدمات المراجعة وبطريقة اجمالية وليس بالنسبة لكل عملية مراجعة علي حده .

وعلي العكس من نموذج المنافسة السابق فان هناك من رأي ان المراجعين لا يمكنهم نقل تلك التكاليف الي العميل عند تحديد الاتعاب لانه لا يمكن قياسها في حين يرى آخرون أنه يمكن قياس تلك التكاليف بشكل اجمالي لمجموعة من العملاء ولكن لا يمكن تجزئتها وتخصيصها لكل عملية مراجعة علي حده . ويذهب البعض الاخر الي القول بأن القياس ممكن والتجزئة ممكنة والتخصيص ممكن ولكن ظروف السوق والمنافسة لن تسمح بتضخيم

الاتعاب بقيمة هذه التكاليف المقدرة الا في حالة مرونة الطلب علي خدمات المراجعة الناتجة عن الزيادة في عرض تلك الخدمات وفي هذه الحالة فان مكتب المراجع سوف لا يكون امامه سوي أن يرفض الارتياب بعمليات المراجعة ذات المخاطر العالية أو تحمل تلك الخسائر المحتملة علي حساب ربحية مكتب المراجعة أو تخفيض تكاليف تقديم خدمة المراجعة إما بالاعتماد علي وسائل وتكنولوجيا جديدة أو تخفيض مستوي التأكد الذي يقدمه المراجع في تقريره نتيجة لتخفيض جهد المراجعة (Morgan J and P. Stocken (1998) .

وفي مجال تحليل العلاقة بين إدراك المراجعة لمخاطرة أعمال المراجع من ناحية والأتعاب من ناحية أخرى فان دراسة (Timothy et al (2001 توصلت إلى أن أتعاب المراجعين تزداد تزيادة مخاطر أعمال المراجع المقدرة وذلك بسبب زيادة عدد ساعات المراجعة ولا تتأثر الأتعاب المقدرة لكل ساعة . وهذا يعني أن مكاتب المراجعة تدرک مستوي الخطر لكل شركة وتحصل علي مقابل نتيجة زيادة عدد ساعات المراجعة المخصصة للعملاء ذوي المخاطر وليس زيادة أتعاب المراجعة للساعة الواحدة . ورغم ذلك فان دراسة (Gramling et al (1998 قد خلصت الي أنه رغم ان المراجعين يقدرون الأتعاب تبعاً لنوع المخاطر الا أن أخذ ظروف السوق في الحسبان يجعل تقدير الأتعاب منخفضاً .

وكانت عملية مساعلة المراجعين قد حظيت باهتمام بالغ في أوساط مهنة المراجعة في أمريكا وقد طالب الكونجرس الامريكي بأجراء اصلاح تشريعي فيما يتعلق بمسئولية المراجع أمام الغير وخاصة المستثمرين المرتقبين وقد أيدت مكاتب المراجعة الكبرى في هذا الوقت اجراء هذا التعديل (Big Six White Paper (1992 وقد وافق الكونجرس بالفعل علي هذا التعديل وذلك بتعديل تشريعي The Private Securities Litigation Reform Act of 1995. والسذي أكد التحول في مسئولية المراجع تجاه المستثمرين من المسئولية التضامنية المشتركة مع العميل الي المسئولية الجزاءة ويوضح (Dopuch et al (1994 الفرق بين كل النوعين من المسئولية في موقفين محتملين هما : -

- ١- اذا كانت المسئولية مشتركة والعميل غير موسر فان المراجع وحده يتحمل بالكامل المسئولية عن الاضرار التي تصيب المستثمر بسبب الخطأ أو التلاعب الذي فشل المراجع في اكتشافهما سواء كان ذلك ناتجا عن إهماله أو اشترك في الإهمال مع العميل وهذه المسئولية قد تم الغاؤها في التعديل التشريعي السابق الإشارة اليه .
- ٢- اذا كانت المسئولية مجزأة والعميل موسر فان المراجع والعميل يتقاسمان المسئولية عن تعويض المستثمر في حدود مسئولية كل منها عن حدوث الضرر الذي اصابه من سوء اعداد وعرض القوائم المالية اما اذا كان العميل غير موسر فلا يسأل المراجع الا في حدود مسئوليته عن الضرر .

وقد أدى هذا التحول في مساءلة المراجع الي تغيير في سلوك المراجعين حيث كان المراجعون يرفضون الارتباط بعملاء المراجعة ذوي المخاطر العالية تقاديا للمسئولية التضامنية المشتركة وما ترتبه من تكاليف مرتفعة للمساءلة القانونية المتوقعة رغم ان البعض اعتبر ان مثل هذه المساءلة تعتبر من التداعيات التي تؤدي الي زيادة جودة عملية المراجعة ويبقى التساؤل الهام الذي لازال يطرح نفسه بشدة علي فكر المراجعة حول ما اذا كان المراجع في ظروف المسئولية المجزأة سوف يزيد أتعاب المراجعة بجزء مقابل التكاليف المتوقعة للمساءلة القانونية أم ان صعوبات القياس أو ظروف المناقشة سوف تحول بينه وبين ذلك السلوك .

وفي الواقع المهني أيضا فقد كثرت الكتابات والشكاوي عن زيادة معدل مساءلة المراجعين بسبب فشل الشركات بعد المراجعة . وقد حذرت إحدى شركات المحاسبة الكبرى في سنة ١٩٩٢ من تزايد اخطار مساءلة للمراجعين والتي تعرضت لها نفس الشركة فيما بعد بقولها :

The Flows in the liability system are taking a severe toll on the accounting profession. If these flows are not corrected and the tort system continues on its present inequitable course, the consequences could prove fatal to accounting firms of all sizes. (Arthur Andersen & Co. et al 1992)

ولكن المراجعة كانت ولا زالت وستظل مهنة اقتصادية تخضع لما تخضع له منشآت الاعمال من مخاطر متعلقة بعدم التأكد من معدل العائد من نشاطها . واحد أسباب عدم التأكد التي تصيب دخل المهنة من الاتعاب هو ان القوائم المالية قد تحتوي علي أخطاء هامة نسبيا لم يتم اكتشافها وتكتشف بعد تقرير المراجعة وهذا الاكتشاف البعدي Exposit للاخطاء قد يؤدي الي توجيه اتهام بالاهمال للمراجع ويترتب علي خسائر تتمثل في التعويضات التي قد يدفعها نتيجة هذه الدعاوي أو يترتب عليها خسائر نتيجة للاضرار بالمركز الادبي والمكانة المهنية للمراجع .

وإذا افترضنا ان المراجع يعمل في بيئة تنافسية فان عمليات المراجعة يجب ان تسعر بطريقة يتوقع معها المراجع ان يحقق معدل عائد عادي . اما التكاليف البعديه للمساءلة قد تؤدي الي ان العائد المحقق فعلا من عمليات المراجعة يكون سالباً سواء بالنسبة لعملية يعينها وربما بالنسبة لمحفظه عمليات مكتب المراجعة ككل لان اتعاب المراجعة لا يمكن بالطبع تعديلها بعد حدوث الخسائر الفعلية للمساءلة أو فقدان السمعة المهنية للمكتب ولهذا فان أي مكتب مراجعة يهدف دائما لتدنية الخسارة الفعلية ولكي تغطي اتعاب المراجعة كل خسائر التعرض للمساءلة القانونية وعندما يفشل مكتب المراجعة في تحقيق

هذا الهدف فإنه قد يتعرض للإفلاس في حالة ما إذا كان عدد عملاء المكتب صغيرا بالنسبة لحجم الخسائر الفعلية أو بسبب تغير ظروف مساملة المكتب ما بين قبول العملية وما بين رفع الدعوى واخيرا فقد يحدث ذلك اذا ما كان المراجعين يقدرون أتعاب المراجعة بأقل مما يجب أما بسبب الفشل في تقدير هذه الخسائر المتوقعة أو التفاؤل الشديد في تقديرها لهذا فإنه يمكن القول بأن تقدير الخسائر المتوقعة من المساملة القانونية المحتملة تؤثر بدرجة كبيرة علي سلوك المراجع عند تقديره لاتعاب عملية المراجعة وهذا يتطلب مزيدا من التحليل لاقتصاديات تسعير وتحديد تكلفة مخاطر لمساملة القانونية للمراجعة .

وقد قام البحث في اقتصاديات تسعير تكاليف المساملة القانونية علي اساس ان سوق المراجعة يشهد نوعان من المراجعة من حيث الجودة حيث ان المكاتب الكبرى تقدم جودة عالية بعكس المكاتب الاخرى وتشير البحوث الميدانية ان خدمة المراجعة التي تقدمها المكاتب الكبرى أكثر تكلفة من غيرها (Craswl et al 1995) وان القوائم المالية والمعلومات الواردة بها والمعتمدة من مكاتب كبرى لها أثر أكبر علي أسعار الاسهم (Teoch and Wong 1993) كما ان تكلفة المساملة القانونية في المكاتب الكبرى أكبر من غيرها وهذا كله يؤكد ان المكاتب الكبرى تقدم لعملائها جودة أفضل مع مستوي عال للتأكد. ويترتب علي هذا الغرض ان كل من الطلب علي المراجعة ذات الجودة العالية التي تقدمها المكاتب الكبرى والطلب علي الجودة الاقل التي تقدمها المكاتب الاخرى يتميز بأنه طلب غير مرن بالكامل بالنسبة للسعر في أي سوق منهما .

وفي سوق تنافسية فان اتعاب المراجعة تساوي التكلفة الاقتصادية والتي تشمل علي جزء من الأرباح العادية بالاضافة الي جزء لمقابلة التكاليف المتوقعة للمساملة القانونية وبصورة اخري فان دالة تكلفة المراجعة تتكون بصورة رئيسية من عنصرين أولهما تكلفة الموارد المستخدمة في عملية المراجعة وثانيهما تكلفة متوقعة مستقبلية للخسائر المترتبة علي المراجعة وتكلفة الموارد المستخدمة تتوقف علي جهد المراجعة المبذول وهناك علاقة ما بين جهد المراجع في عملية المراجعة من ناحية وتكلفة الخسارة المتوقعة من ناحية أخرى فاذا كان مستوي جهد المراجع لا يطابق الحد الأدنى المطلوب بالنسبة لكل عملية فان المراجع سوف يتعرض للمساملة سواء من جانب العميل أو من جانب الغير والحد الأدنى من الجهد المطلوب لكل عملية هو ما تحدده معايير المراجعة المتعارف عليها ولهذا فإنه كلما زاد جهد المراجعة المبذول كلما قل احتمال عدم التمشي مع معايير المراجعة المتعارف عليها ويقل بالتالي احتمال التعرض للخسائر وهذه العلاقة تأخذ هذا الشكل لسببين أولهما ان المراجع اذا رغب في تقليل احتمال تعرضه للمساملة فإنه يزيد من جهد المراجعة

لاكتشاف كل الاخطاء الهامة نسبيا في القوائم المالية وثانيهما انه يزيد من جهد المراجعة للتمشي مع معايير المراجعة المتعارف عليها .

ولهذا يمكن القول بان اتعاب المراجعة سواء للمراجعة ذات الجودة العالية او المنخفضة سوف تشمل علي جزء لمواجهة الخسارة المتوقعة بسبب احتمال التعرض للمساءلة . ولهذا فانه يمكن القول ان زيادة احتمال تعرض المراجع للمساءلة القانونية يترتب عليه زيادة تكلفة عملية المراجعة نتيجة زيادة الجهد المبذول وبالتالي الاتعاب المقدره او زيادة مستوي التاكيد المطلوب باعتباره أسلوب دفاعي ضد المساءلة المحتملة وتلجا المكاتب الكبرى بالذات لهذا الاسلوب لكي تحمي جيوبها العميقة (Deep Pockets) والتحليل السابق الذي قدمه (Simunic, D A and M.T. Stein (1996) وغيرهم هو مجرد تحليل نظري معياري لهذه العلاقات - حيث كانت تلك العلاقات محل اهتمام العديد من الدراسات لاكتشاف الواقع العملي من ناحية مدى قيام المراجعين بالفعل بالاخذ في الحسبان التكاليف المحتملة للمساءلة القانونية عند تقديرهم لاتعاب عملية المراجعة وقد تمت هذه الدراسات في عدة مجالات وعلى عدة محاور . فعلي مستوي دراسات السوق نشير الي دراسة (Dopuch King 1992) التي حاولا فيها اختبار كيف تؤثر الاحتمالات المختلفة للمساءلة القانونية علي عرض المراجعة والطلب عليها وقد خلص هذان الباحثان من دراستهما الي ان المراجعون يتعمدون المغالاة في تسعير خدمات المراجعة ولكن بطريقة متحفظة لا تغطي كل الخسائر المتوقعة من المساءلة بسبب صعوبة التقدير النقدي لمثل هذه الخسائر المتوقعة ولكن الاثر الذي تحدثه مثل هذه المغالاة في التسعير هو تقليل الطلب علي خدمات المراجعة من المكاتب الكبرى سواء من الشركات العامة او من شركات الاكتتاب المغلق.

وقد كانت هذه المسألة ايضا محل اهتمام الدراسات التي تناولت محددات أتعاب المراجعة فان (Simunic (1980 وجد ان هناك زيادة في اتعاب المراجعة نتيجة اخطار المساءلة في الشركات الامريكية . وكرر (Chung and Lindsay (1988 في دراسة في كندا حيث لم يجدا أثر أكيدا لخسائر المساءلة عند تقرير الاتعاب وذلك لان مساءلة المراجعين كانت في أمريكا اكثر حدة منها في كندا وكرر (Anderson and Zeghal (1994) الدراسة في كندا وتوصلا الي نفس النتيجة حيث لم يكن هناك تأثير لاطار المساءلة علي عملية تقدير الاتعاب . وقد توصلت الدراسات في البيئة الامريكية مرة أخرى قامت بها (Palmrose (1986 ثم Francis and Simon 1987 وكذلك Simon and Francis (1988) توصلت جميعها الي ان هناك اتجاها لزيادة أتعاب المراجعة بزيادة

احتمالات تعرض المراجع المساعلة ولكن آخر الدراسات التي قام بها Betty (1993) قد وجدت أنه لا توجد علاقة معنوية بين احتمالات المساعلة من ناحية والاعتاب من ناحية أخرى . وفي النهاية يمكن للباحث أن يستخلص أن هناك تفاوتاً في نتائج الدراسات التي تمت في هذا المجال وذلك بسبب ظروف البيئة والزمان الذي تمت فيه كل من هذه الدراسات ولكن يمكن توقع أنه في ظل ظروف معينة فإن ادراك المراجع للخسائر المتوقعة والمحتملة للمساعلة القانونية سوف تدفعه لزيادة الاعتاب لمقابلة هذه الخسائر أو جزء منها علي الأقل وتاريخ المهنة وأزماتها ومشاكلها توضح أن مؤسسات المراجعة والتي فشلت في هذا الاحتياط قد تعرضت للمشاكل التي عصفت ببقيائها واستمرارها .

### ٣ - ١ تغيير المراجع Auditor Switch

ويعتبر تغيير مراجع الحسابات من الموضوعات التي نالت اهتماماً من حيث أثرها علي جهد المراجعة المبذول معياراً عنها بساعات عمل المراجعة وكذلك علي جودة عملية المراجعة وعلي أتعاب عملية المراجعة . وذلك علي أساس فرض رئيسي هو أن اعتاب المراجعة وساعات عمل المراجعة تتأثر بجودة عملية المراجعة ويتفق هذا الفرض مع حكمة تقليدية تقول ان مكتب المراجعة عندما يمنح خصماً في الاعتاب فان ذلك يكون بغرض الحصول علي عملاء جدد ويكون ذلك علي حساب جودة عملية المراجعة Deis, Donald R. Jr and Giroux. C. (2000) وقد سبق ان حذرت لجنة من معهد المحاسبين الامريكيين من هذا الاتجاه بأن المضاربة في السعر Low balling يثير الكثير من المشاكل بالنسبة لجودة عملية المراجعة وخاصة إذا ما أستمر مكتب المراجعة في منح خصم في اعتاب المراجعة في السنوات التالية للسنة الاولى (112-111 AICPA 1978) .

وقد برز أيضاً اتجاه مضاد للفكرة السابقة يوضح ان المضاربة في تسعير خدمة المراجعة تتم بتخفيض الاعتاب علي حساب تكاليف المراجعة الممكن تجنبها ويتم ذلك بالنسبة للسنة الاولى فقط وهذا يمكن اعتباره استثمار مبدئي Initial Investment يقوم به مكتب المراجعة املا في الحصول علي أرباح مستقبلية في حالة الاحتفاظ بالعميل أكثر من فترة كما ان تكاليف المراجعة تنخفض في السنوات التالية للسنة الاولى نتيجة لسريان منحنى التعلم وتزايد خبرة ومعرفة المراجع بالعميل علي مر السنوات التالية فلا يوجد ثمة تهديد لجودة عملية المراجعة (De Anglo 1981) وتؤكد De Anglo أيضاً ان تغيير المراجعين يترتب عليه تخفيض في اعتاب المراجعة وليس من الضروري أن ينعكس هذا السلوك في شكل تخفيض لجودة عملية المراجعة وان كان أثر ذلك علي جودة عملية المراجعة لم يتأكد فان ذلك مرجعة عدم توافر المعلومات الكافية عن جهد عملية المراجعة . وعدم توافر مقاييس لقياس

جودة عملية المراجعة (Deis D.R. Jr nd Giroux, 2000) ولم يقف تناقص النتائج عند هذا الحد بل ان (Parlmrose 1986) أوضحت في دراستها ان مكاتب المراجعة الكبرى تقدم لعملائها جودة عالية دون أن تلجأ للمضاربة في الاسعار حيث تحدد أتعاب مراجعة عالية وتقدم جودة عالية ممثلة في ساعات مراجعة كثيرة وأوضحت Palmnose ايضا ان ذلك لا يرجع لوضع احتكاري للمكاتب الكبرى ولكن بسبب الجودة التي تقدمها للعملاء وفي دراستها التالية فان (1989) Palmnose قد أضافت أنه رغم ملاحظة انخفاض ساعات المراجعة في السنوات التالية الاولى فقد بقيت اتعاب المراجعة كما هي حتى في المكاتب الكبرى وبالتالي يزيد هامش ربح المكاتب الكبرى بمرور الزمن لان ساعات عمل المراجعة تتخفض بمعدل أسرع من انخفاض الاتعاب حتى لو حدث ثم عاد (1995) Giroux et al ليؤكدوا في دراستهم أن المراجعات الاولى ترتبط بأتعاب مراجعة أقل وساعات مراجعة أكبر وبالتالي نقل الاتعاب للساعة الواحدة وأن كانوا لم يقوموا بالتوضيح في هذه الدراسة عن أثر ذلك علي جودة عملية المراجعة وان كان (2000) Deis D.R. and Giroux, G. قد أوضحا ان مكاتب المراجعة في هذا العصر وما به من متغيرات لا يمكن أن تضحي بجودة عملية المراجعة للحصول علي عملية مراجعة جديدة وأنه رغم التخفيض الذي تمنحه مكاتب المراجعة في اتعاب المراجعة في السنوات الاولى الا أن ساعات المراجعة وجودتها تظل عالية وباستخدام مقياس لجودة عملية المراجعة يتمثل في مدى الارتباط بمعايير المحاسبة المتعارف عليها في اعداد القوائم المالية . فان المقارنات بين عمليات مراجعة مختلفة أوضحت ان المراجعات الجديدة كانت أكثر جودة من عمليات مراجعة مستمرة لحوالي ٢٠ سنة .

ويوضح التحليل السابق ان هناك جدل لازال دائرا حول تغيير المراجعين وما يترتب عليه من تحديد جديد للاتعاب وأثره علي كل من جودة عملية المراجعة وساعات المراجعة وكذلك اتعاب المراجعة . وفي نفس الوقت فان كثيرا من القوانين المنظمة للمهنة واخلاقياتها تحرم المضاربة بين المكاتب في اسعار خدمات المراجعة ولك تثار شكوك كبيرة حول جدية الالتزام بهذه الاطر الاخلاقية في الواقع العملي حيث أن المكاتب تقوم بمثل هذه المضاربة بأسلوب يبعدها عن صريح المخالفة لاداب وسلوك المهنة حيث يمكن لمكتب المراجعة ان يحدد أسعارا للمراجعة الجديدة نقل عن الواجب املا فقط في الحصول علي العميل وعدم فقدانه .

### ٣ - ٩ القيود علي المنافسة السعرية

يمكن تفهم أثر المنافسة في عطاءات الاتعاب علي اتعاب عملية للمراجعة من خلال أثر المنافسة علي عملية الاتعاب وعلي مستوي أداء المراجعة وما نقصده هنا هو القيود التي توضع علي مناقصات الاتعاب والتي تمنع المنافسة بالاسعار بين المراجعين مثل ذلك ما



تقتضي به قوانين ولاية فلوريدا بأمريكا من أن أي عرض يقدمه أي مراجع للحصول علي عمل من أعمال المهنة يجب أن يكون خاليا من أي معلومات عن الاتعاب وتحدد هذه اللوائح ان اجراءات اختيار العميل لمراجع ما يجب ان تبدأ بترتيب المراجعين المتقدمين للتعطاء طبقا لأسس بخلاف الاتعاب وبعد ذلك يتم التفاوض مع المراجعين حيث يتم ترتيبهم درجيا حيث يتم التفاوض بالطبع مع الاخذ في الحسبان أتعاب المراجعة أيضا وفي حالة عدم التوصل الي اتفاق يتم التفاوض مع المراجع التالي وهكذا حتى يتم التعاقد مع احد المراجعين علي اساس جودة عملية المراجعة اولا وليس علي اساس الاتعاب (Karl Hackenbrack et al 2000) والهدف من مثل هذه القيود هو التأكد من أن اختيار المراجعين يتم علي اساس القدرة علي الاداء وجودة الاداء وليس علي اساس الاتعاب الاقل . وفي نفس الوقت فان مثل هذه القيود تؤدي من ناحية أخرى الي تأكيد مكاتب المراجعة علي جودة عملية المراجعة وفي نفس الوقت فانها قد تؤدي الي زيادة اتعاب عملية المراجعة لان مكاتب المراجعة الكبرى التي تملك من القدرة علي زيادة جودة عملية المراجعة في ظل قيود المنافسة السعيرية فانها سترفع من اتعابها وفي مصر ايضا فان ميثاق آداب وسلوك المهنة وضع مثل هذه القيود ويعتبر المراجع مخلا بآداب وسلوك المهنة اذا حاول الحصول علي عمل من أعمال المهنة بعرض اتعاب أقل .

ومثل هذه القيود تهدف الي التأكد علي ان جودة عملية المراجعة هي الاساس في اختيار المراجع وهي مع ثبات الظروف الأخرى ستزيد احتمال ان المراجعين الاكثر جودة سيتم اختيارهم بأتعاب تغطي تكاليف عملية المراجعة وتوفر هامش ربح معقول وهذا مرهون بعدم تدفق أي معلومات عن الاتعاب في واقع العمل ومن ثم نعطي الفرصة للمراجعين للحصول علي اتعاب أكبر وتحقيق أرباح غير عادية ومن دراسة (Karl Hackenbrach et al 2000) فقد تبين ان هذه القيود المفروضة علي عطاءات الاتعاب تؤدي بعملاء المراجعة الي دفع أتعاب أكبر لان العملاء يختارون مكاتب مراجعة كبيرة ولها شهرة كبيرة وهو ما توصلت إليه دراسات أخرى سابقة مثل (O'keefe et al 1994)

### ٣ - ١٠ تقديم الخدمات الاستشارية *Non-Audit Services*

الخدمات الاستشارية هي كافة الخدمات الاستشارية الضريبية والمحاسبية والمالية - بخلاف خدمة المراجعة والتي يقدمها مكتب المراجعة الي عملائه . وقد كان تقديم هذه الخدمات جنبا مع خدمة المراجعة محل اهتمام كثير من الباحثين في المراجعة . فعلي سبيل المثال فقد نهجت De Angelo 1981 منهجا لتقييم هذه الخدمات بالربط بينها وبين جودة عملية المراجعة ويقوم هذا المدخل علي أن جودة عملية المراجعة تتوقف علي الاحتمال المشترك لقيام المراجع باكتشاف ثم الافصاح عن أي مشاكل في النظام المحاسبي محل

المراجعة وتتوقف قدرة المراجع علي اكتشاف هذه المشاكل علي حسن تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة أما الإفصاح عن هذه المشاكل بعد اكتشافها فإنه يتوقف علي درجة استقلال المراجع وتبدو العلاقة بين تقديم الخدمات الاستشارية وجودة عملية المراجعة محيرة ومثيرة للجدل من ناحية فان تقديم الخدمات الاستشارية قد يزيد من معرفة المراجعين بعملاء المراجعة وبالتالي زيادة احتمال زيادة قدرة المراجع علي اكتشاف الأخطاء وبالتالي تؤدي الي زيادة جودة عملية المراجعة بفرض توافر الحد الأدنى من استقلال المراجع ومن ناحية اخري فان تقديم هذه الخدمات الاستشارية قد يؤثر علي استقلال المراجع حيث أن دخل مكاتب المراجعة من أداء هذه الخدمات يمكن ان يكون في يد عملاء المراجعة أداء لتهديد المراجع بالتغيير مقابل الحصول علي تقارير مراجعة كما يرغبون وقد شارك (De Angelo 1981) في هذا التفسير كثيرا من الباحثين مثل (Acemogla and Gietzmann 1997) . ومن ناحية اخري فان (Goldman and Barley 1974) يرون ان أداء هذه الخدمات الاستشارية من المراجع لعميله يمكن ان يزيد من اعتماد العميل علي المراجع وبالتالي يقلل من أي تهديد محتمل بالتغيير وبالتالي تأكيد استقلال المراجع .

وثمة اتجاه آخر سلكته الدراسات الميدانية قام بمسح لرأي مستخدمو المعلومات الواردة في القوائم المالية في هذا الامر وقد رأي هؤلاء ان أداء هذه الخدمات الاستشارية يمثل تهديد لاستقلال المراجع لانه من غير المعقول ان يقوم مكتب المراجعة بانتقاد أو ابداء تحفظات حول أي عمل قام بإعداده من خلال قسم الاستشارات بالمكتب من بين تلك الدراسات (Knapp 1985) وهذه الخلاصة انتقدتها (Clive Slennox 1999) علي أساس ان الاتجاه الذي تبنته تلك الدراسات لم يوضح اثر ذلك علي جودة المراجعة حيث من الممكن مع الاثر السلبي علي الاستقلال ان يكون له أثر ايجابي علي جودة عملية المراجعة من حيث زيادة قدرة المراجع علي اكتشاف الأخطاء نتيجة لزيادة معرفة العميل وبرز اتجاه اخر تمثل في بحث أثر الخدمات الاستشارية علي تقرير المراجع والعلاقة بينها وبين التحفظات في التقرير وجاء هذا الاتجاه بنتائج متباينة فمثلا فقد خلص (Wines 1994) ان هناك علاقة سالبة بين التحفظات في التقرير واتعاب الخدمات الاستشارية بينما وجد (Craswell 1998) أنه لا توجد أي علاقة بين اتعاب الخدمات الاستشارية والتحفظات في التقرير وقد تمت الدراسة الاخيرة في بريطانيا والدراسة السابقة في استراليا وفي كليهما يتم الإفصاح عن اتعاب المراجعة واتعاب الخدمات الاستشارية في القوائم المالية .

ولم يقتصر الاهتمام البحثي بأثر أداء الخدمة الاستشارية علي جودة عملية المراجعة والتقارير المالية وانما امتد ليشمل اثر اتعاب الخدمات الاستشارية علي اتعاب عملية المراجعة وذلك بعد ما زادت عملية تقديم مكاتب المراجعة هذه الخدمات الاستشارية للعملاء في جميع

انحاء العالم والذي اسفر عن انخفاض نسبة دخل مكاتب المراجعة من عملية المراجعة مقارنة بنسبة دخلها من الخدمات الاستشارية وتشير احدى الاحصائيات عن دخل بعض المكاتب الكبرى في سنة ١٩٩٥ أ، مؤسسة Coopers & Lybrand حقق دخلا قدره ٢٥٣ مليون جنيه استرليني من المراجعة ، ٢٦٩ مليون جنيه استرليني من الاستشارات أما مؤسسة Arthur Andersen فقد حققت ١٢٨ مليون جنيه استرليني من المراجعة ، ٢٩٣،٤ مليون جنيه استرليني من الاستشارات وهكذا بقية مؤسسات المراجعة الكبرى (Pong, C., and S. Turley 1997)

ولمحاولة توضيح أثر اتعاب الخدمات الاستشارية علي اتعاب عملية المراجعة فقد طرحت عدة توقعات لتفسير تلك العلاقة . وعلي سبيل المثال فان Simunic 1984 يوضح ان تقديم المراجع لخدمة المراجعة في نفس الوقت مع الخدمات الاستشارية سينتج عنه مزيد من المعرفة تؤدي الي وفورات في التكلفة . وقد تحقق وفورات التكلفة تلك فائدة للعميل متمثلة في تخفيض اتعاب المراجعة أو تعود تلك الفائدة الي مكتب المراجعة في شكل زيادة في الارباح وفي نفس الوقت فان وفورات التكلفة قد تنعكس في شكل تخفيض لاتعاب المراجعة او تخفيض في اتعاب الخدمات الاستشارية ولكن الراجح أن التخفيض ينعكس في اتعاب المراجعة وليس في اتعاب الخدمات الاستشارية ويرجع ذلك الي ان المنافسة التي تحيط بتسعير خدمات المراجعة أكثر حدة من المنافسة التي تحيط بتسعير الخدمات الاستشارية حيث ان عميل المراجعة يهدف دائما الي البحث عن خدمة المراجعة التي يحصل منها علي تقرير نظيف بأقل سعر ممكن بعكس ما يهدف اليه عملاء الخدمات الاستشارية الذين تختلف أهدافهم من حالة لآخرى وليس من الضروري أن يبحث عميل الخدمات الاستشارية عن أرخص مورد لتلك الخدمات ( Clive S. Lennox 1999 ) ويتوقف الاتجاه الذي ستتجه اليه وفورات التكلفة وما يترتب عليها من فوائد علي شكل المنافسة فاذا كانت المنافسة قوية ستتجه تلك الفائدة الي العميل في شكل تخفيض لاتعاب المراجعة أو تخفيض لاتعاب الخدمات الاستشارية أما اذا كانت المنافسة محدودة فان ما يترتب من فوائد نتيجة لوفورات التكلفة سوف يتجه الي مكتب المراجعة في شكل زيادة في الارباح . ويقدم Hillison and Kennelley 1988 مزيدا من التفسير لهذه العلاقة بأن عملية المراجعة تستخدمها المكاتب باعتبارها Loss Leader حيث تقوم مكاتب المراجعة بتخفيض اتعاب المراجعة لاغراء الشركات التي تطلب هذه الخدمات إما للحفاظ علي العميل أو جذب عميل جديد وبالطبع فان مكتب المراجعة سوف يعرض هذا التخفيض أو هذه الخسارة الحصول علي عائد اضافي من الخدمات الاستشارية .

وإذا كان التحليل السابق يعني انه توجد علاقة سالبة بين اتعاب المراجعة من ناحية واتعاب الخدمات الاستشارية من ناحية أخرى فان هناك دراسات أخرى أبدت العكس حيث

خلصت الي وجود علاقة موجبه بين اتعاب المراجعة واتعاب الخدمات الاستشارية حيث تزيد  
اتعاب المراجعة مع زيادة اتعاب الخدمات الاستشارية Palmrose 1986, Simunic 1984  
وبل ان هناك دراسات خلصت الي انه لا توجد علاقة موجبه أو سالبه بين اتعاب المراجعة  
واتعاب الخدمات الاستشارية .

ولكن الباحث يتفق مع التحليل الاول من حيث توقع ان تكون هناك علاقة سالبة بين  
اتعاب الخدمات الاستشارية واتعاب عملية المراجعة وخاصة في ظل ظروف المنافسة بين  
مكاتب المراجعة وبعضها البعض وهذا التوقع هو الذي يفسر النتائج التي جاءت معاكسة لهذا  
التوقع حيث ن عدم وجود منافسة بين مكاتب المراجعة قد يؤدي الي وجود علاقة موجبه بين  
اتعاب المراجعة واتعاب الخدمات الاستشارية .

## ٤ - الدراسة الميدانية

### ٤ - ١ هيكل الدراسة

قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية علي عينة من المراجعين أصحاب المكاتب الخاصة والشركاء ومديرو المراجعة في بعض المكاتب بالقاهرة وطنطا والإسكندرية وقد تمت الدراسة في شكل قائمة استقصاء باعتبارها الوسيلة الوحيدة الممكنة لإجراء بحوث عن أتعاب المراجعة في ظل عدم الإفصاح عن أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية في القوائم المالية للشركات وحيث جرت عملية الممارسة المحاسبية في مصر علي إدماج هذه الأتعاب المهنية المتنوعة وقد تتمح أحيانا أخري في المصروفات الإدارية وبهذا تبقى قائمة الاستقصاء هي الوسيلة الوحيدة لإجراء هذه البحوث كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد احتوت قائمة الاستقصاء علي إحدى عشر سؤالاً يختار كل مشترك درجة الموافقة التي يراها لكل سؤال وأعطيت لكل درجة موافقة درجة معينة بحيث تتراوح الدرجات من 1 - 5 .

يوضح الجدول التالي نسبة استجابة عينة البحث :

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الردود	نسبة الاستجابة
90	56	62.2

### ٤ - ٢ فروض الدراسة

احتوت قائمة الاستقصاء علي إحدى عشر سؤالاً يتعلق كل منها بأحد الفروض التي تقوم الدراسة باختبارها وذلك في ضوء مفهوم اختبار الفروض الإحصائية في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية الذي لا يقدم برهاناً عن صدق شيء ما الطريقة التي يتم بها برهنة أي حقائق رياضية وإنما يعتمد علي معلومات مستقاة من العينة وتوفر نوعاً ما من الدليل مع جزء معقول من الشك في النتائج وقد اختبرت الدراسة الفروض التالية :

- الفرض رقم (١) أن هيكل عملية المراجعة يمكن ان يؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجعة
- الفرض رقم (٢) ان أتمتة عملية المراجعة يمكن أن تؤدي الي تخفيض أتعاب المراجعة
- الفرض رقم (٣) ان اعتماد المراجع علي العمل المنجز بواسطة المراجع الداخلي يمكن أن يؤدي الي تخفيض أتعاب المراجعة .
- الفرض رقم (٤) زيادة مخاطر أعمال العميل يمكن ان تؤدي الي زيادة أتعاب المراجعة
- الفرض رقم (٥) المراجع يمنح خصماً في الأتعاب في السنة الأولى للشركات التي تحقق أرباحاً .

الفرض رقم (٦) تحميل المراجع مسئولية اكتشاف الأخطاء والتلاعب بيزيد من أتعاب المراجعة .

الفرض رقم (٧) تزييد أتعاب المراجعة مع زيادة القيمة المتوقعة لمخاطر المساطلة القانونية .

الفرض رقم (٨) يقدر المراجع أتعاب أقل من المراجع السابق لأي عملية مزاجعة جديدة للفوز بالعميل عند تغيير المراجع .

الفرض رقم (٩) ان القيود التي تحرم المنافسة بالأتعاب تؤدي الي زيادة أتعاب المراجعة .

الفرض رقم (١٠) ان تقديم الخدمات الاستشارية يؤدي الي تخفيض أتعاب المراجعة .

الفرض رقم (١١) يجب اصدار معيار للإفصاح المحاسبي عن أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية كل علي حدة .

### ٤ - ٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة الدراسة

#### ١- التقدير الإحصائي

وبعد حساب المتوسط الحسابي لكل فرض ( $\bar{X}$ ) ومنه يتم حساب فترة الثقة للمتوسط الحسابي لمجتمع المزاجعين كما يلي :-

$$\bar{X} \pm 2.58 \frac{s}{\sqrt{n}}$$

Confidence Interval of or Population Mean =

حيث  $\bar{X}$  = المتوسط الحسابي للعيينة  
s = الانحراف المعياري للعيينة معبرا عن الانحراف المعياري للمجتمع  
n = حجم العينة

وتحسب فترة الثقة باستخدام مستوي ثقة 99% والذي يعبر عنه بمعامل الثقة 2.58

#### ٢- اختبار الفروض

يتم اختبار الفروض باستخراج قيمة Z وفروض الدراسة التي يجري اختيارها هي

$$Z = \frac{\bar{X} - \mu}{\frac{s}{\sqrt{n}}}$$

فروض من أتجاه واحد . One tailed Test . وحيث يعبر عن  $\mu$  متوسط المجتمع

دائما بقيمة 3.5 فأكثر والتي تمثل أدنى درجة للموافقة علي قبول الفرض والتي تمتد حتى 5 درجات أقصى درجات الموافقة .

### ٣- ترتيب الفروض بشكل مطلق

يتم ترتيب الفروض بشكل مطلق سواء كانت مقبولة أو مرفوضة لقياس درجة الاتفاق بين المشتركين في العينة بالاعتماد علي التباين ( $S^2$ ) في إجابات المشتركين في الدراسة .

### ٤ - قواعد استخلاص النتائج واتخاذ قرارات قبول أو رفض الفروض

١- بما ان درجة الموافقة علي الفرض تبدأ 3.5 حتى 5 فإن الفرض يقبل كان مدي الثقة لمتوسط المجتمع يقع بين 3.5 ، 5 وإذا كانت غير ذلك يرفض الفرض .

٢- باستخدام قيمة Z بمتوسط ثقة ٩٥% وهي معامل الثقة المستخدم في غالبية الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية فإذا كانت قيمة Z أكبر من 1.645 يقبل الفرض وإذا كانت قيمة Z أقل من 1.645 يرفض الفرض .

٤- كلما قل التباين ( $S^2$ ) كلما زادت درجة الإنفاق في تقديرات المشتركين .

### ٥ - تقييم فروض الدراسة

- الجدول التالي يبين النتائج الإحصائية للدراسة : -

#### Statistical Results

H	$\bar{x}$	S	99% Confidence Interval for Population mean		$S^2$	Rank	Z
			Lower	Upper			
H <sub>1</sub>	2.82	1.34	2.36	3.28	1.82	11	-3.79
H <sub>2</sub>	3.00	1.19	2.59	3.41	1.42	8	-3.14
H <sub>3</sub>	3.89	-0.91	3.58	4.20	-0.83	3	3.25
H <sub>4</sub>	3.92	1.14	3.53	4.31	1.31	7	2.80
H <sub>5</sub>	3.88	1.10	3.50	4.26	1.21	6	2.59
H <sub>6</sub>	2.71	1.20	2.30	3.12	1.44	9	-4.92
H <sub>7</sub>	3.03	1.22	2.61	3.45	1.49	10	-2.93
H <sub>8</sub>	3.87	-0.97	3.54	4.2	-0.95	4	2.85
H <sub>9</sub>	3.84	1.009	3.71	3.97	1.02	5	2.62
H <sub>10</sub>	3.91	-0.88	3.61	4.21	-0.78	2	3.49
H <sub>11</sub>	2.52	-0.87	2.40	2.64	-0.76	1	-8.17

#### ٤-٥-١ أثر هيكلية عملية المراجعة على الأتعاب (الفرض رقم ١)

يشير التحليل الإحصائي للفرض الأول إلى ما يلي :

- ١- مدى الثقة المحسوب لمتوسط مجتمع المراجعين في مصر يتراوح بين 2.36 ، 3.28 وهو لا يقع داخل مدى الثقة الذي يعبر عن الموافقة علي هذا الفرض وهو من 3.5 إلى 5 .
- ٢- قيمة Z المحسوبة تبلغ 3.79 - وهي أقل من 1.645 لهذا فان الفرض الأول يعتبر مرفوضا .
- ٣- يحتل هذا الفرض المركز الاخير في درجة انفاق المراجعين حول رفض هذا الفرض حيث بلغت قيمة التباين لهذا الفرض أكبر قيمة بين الفروض الاخرى 1.82 .

والنتيجة التي يمكن استخلاصها ان المراجعون في مصر لا يوافقون علي أن هيكلية عملية المراجعة يمكن ان تؤدي الي تخفيض أتعاب المراجع ويرى الباحث أن تفسير ذلك يكمن أما في عدم ادراك المراجعين في مصر لاهمية هذه الهيكلية أو لاعتقادهم أن هذه الهيكلية تؤدي الي توفير الوقت في بعض المهام الروتينية لتنفيذ عملية المراجعة وتبقي المهام الغير روتينية التي تتطلب ممارسة المراجع لتقديره الشخصي المهني والتي تمثل نسبة كبيرة من عمل المراجع وبالتالي فان توفير الوقت بالنسبة للمهام الروتينية لن يكون - كما يرى المشتركون ذا أثر في تخفيض أتعاب المراجعة .

#### ٤-٥-٢ أثر أتمتة عملية المراجعة على الأتعاب (الفرض رقم ٢)

تشير النتائج الإحصائية لهذا الفرض الي ما يلي

- ١- مدى الثقة المحسوبة لدرجة موافقة مجتمع المراجعين في مصر من 2.59 حتى 3.41 وهو لا يقع داخل فترة الثقة التي تعبر عن الموافقة علي الفرض وهي من 3.5 حتى 5 .
- ٢- بلغت قيمة Z المحسوبة لهذا الفرض 3.14 - وهي أقل من 1.645 ولهذا يعتبر هذا الفرض مرفوضا .
- ٣- يحتل هذا الفرض المركز رقم ٨ في درجة انفاق المراجعين حول رفض هذا الفرض حيث بلغ التباين 1.42 .

وهذه النتائج تعني أن المراجعين في مصر لا يوافقون علي أن أتمتة عملية المراجعة يمكن أن تؤدي الي تخفيض أتعاب المراجعين ويرى الباحث أن تفسير ذلك قد يرجع الي عدة أسباب .



١- اعتقاد المراجعين في مصر ان التكاليف المبدئية لتصميم وتنفيذ هذه النظم الالية وما يترتب بعدها من اعباء لتنفيذ وتشغيل النظام تفوق الوفورات الناتجة من خفض الوقت الذي تحققه هذه النظم .

٢- اعتقاد المراجعين بأن الأمتة وسيلة لبناء سمعة مهنية عالية لمكتب المراجعة والاعلان عن خدمة مراجعة عالية الجودة يتوقعون معها ارتفاعا وليس انخفاضا لأتعاب المراجعين .

٣- لا يمكن إغفال حداثة عهد مكاتب المراجعة في مصر لهذه النظم ويمكن مع تزايد خبرة المكاتب بها يتضح أثر وفورات التكلفة الذي تحققه هذه النظم .

#### ٤-٥-٣ أثر الاعتماد على المراجعة الداخلية (الفرض رقم ٣)

تشير النتائج الإحصائية لهذا الفرض الي ما يلي :

١- مدى الثقة المحسوبة لمتوسط المجتمع 3.58 حتى 4.2 وهي تقع داخل مدي الثقة الذي يعبر عن الموافقة علي هذا الفرض (3.5 ← 5) .

٢- بلغت قيمة Z 3.25 وهي أكبر من 1.645 وهذا يعني قبول الفرض .

٣- يحتل هذا الفرض المركز الثالث من درجة اتفاق المراجعين المشتركين في قبوله حيث التباين = 0.83- وهذا يعني موافقة مجتمع المراجعين في مصر علي أنه يمكن للمراجع تحت ضغوط العمل والمنافسة وإذا ما وجد أنه يمكن الاعتماد علي عمل المراجعة الداخلية أن يخفض من أتعاب المراجعة نظرا للاعتماد علي عمل المراجعة الداخلية في تخفيض جهد المراجع الخارجي .

#### ٤-٥-٤ أثر مخاطرة أعمال العميل علي أتعاب المراجعة (الفرض رقم ٤)

تشير النتائج الإحصائية لهذا الفرض الي ما يلي :

١- تبلغ مدي الثقة المحسوب لمتوسط مجتمع المراجعين 3.53 ← 4.31 وهو يقع داخل مدى الثقة الذي يعبر عن الموافقة علي هذا الفرض .

٢- تبلغ قيمة Z المحسوبة 2.8 وهي أكبر من 1.645 وهذا يعني قبول الفرض .

٣- يحتل هذا الفرض المركز السابع في درجة اتفاق المراجعين المشتركين في الدراسة علي قبول هذا الفرض حيث بلغت قيمة  $S^2 = 1.31$  والنتيجة التي يمكن استخلاصها من قبول هذا الفرض هو موافقة المراجعين في مصر علي أن أتعاب المراجعين تزيد بزيادة مخاطر أعمال العميل بمعناها المعاصر وليس مجرد وجود حساب أو أكثر من الحسابات ذات الخطر العالي .

#### ٤-٥-٥ أثر الربحية على الأتعاب (الفرض رقم ٥)

وحول مدى موافقة المشتركين علي قيام المراجعين في مصر بمنح خصم في الأتعاب للشركات الرابحة كنوع من المضاربة Low balling بالسعر من أجل الحصول علي عملاء جدد في سوق المهنة فان النتائج الإحصائية تشير الي ما يلي :-

١- يبلغ مدى الثقة المحسوب لمتوسط مجتمع المراجعين في مصر 3.5 - 4.26

وهو ما يعني أن مدى الثقة المحسوب تقع داخل مدى الثقة المعبر عن الموافقة علي هذا الفرض .

٢- تبلغ قيمة Z المحسوبة 2.59 وهي أكبر من 1.645 مما يعني قبول هذا الفرض .

٣- يحتل هذا الفرض المركز السادس في درجة اتفاق المشتركين في الدراسة حول قبول هذا الفرض  $S^2 = 1.21$  .

والنتيجة المترتبة علي ذلك ان الدراسة أظهرت أن المراجعون في مصر يمنحون خصما في الأتعاب للشركات الرابحة ضمانا للفوز بها ثم تعويض هذه الخسارة في الفوائد التي يمكن الحصول عليها من العملاء فيما بعد سواء بزيادة أتعاب المراجعة أو تأدية خدمات استشارية أخري للعميل وهنا فان ربحية الشركة تعطي المراجع اطمئنان لقدرة الشركة علي الدفع في المستقبل . ولذلك فانه يقبل علي تحمل هذه الخسارة مع قدر كبير من التأكيد في تغطيتها مستقبلا .

#### ٤-٥-٦ أثر مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب (الفرض رقم ٦)

تشير النتائج الإحصائية الي ما يلي :

١- يبلغ مدى الثقة المحسوب 2.3 - 3.12 وهذا أقل من مدى الثقة المعبر عن قبول هذا الفرض .

٢- بلغت قيمة Z لهذا الفرض 4.92 - مما يعني رفض الفرض لانها أقل من 1.645 .

٣- يحتل هذا الفرض المركز التاسع حيث درجة الاتفاق  $S^2 = 1.44$  .

ومضمون هذا الفرض يعني ان المراجعون في مصر يرون أن تحميل المراجع مسئولية اكتشاف الأخطاء والتلاعب لا يترتب عليه زيادة أتعاب المراجعة . وتفسير ذلك يرجع الي أحد أمرين :-

١- أن المراجعون - كما ذكر بعضهم في مقابلاته مع الباحث يعتبرون أن اكتشاف الأخطاء والتلاعب هو جزء أساسي من عمل المراجع لا يترتب عليه زيادة الأتعاب .

٢- يعتقد الباحث أن تفسير ذلك انما يرجع لعدم إدراك المراجعين في مصر لاهمية اكتشاف الاخطاء والتلاعب وكما سيوضح فيما بعد فان ذلك مرتبط بعدم إدراكهم لآثار الخسارة المتوقعة من المساءلة القانونية علي الاتعاب .

#### ٧-٥-٤ أثر القيمة المتوقعة لمخاطر المساءلة القانونية (الفرض رقم ٧)

جاءت النتائج الإحصائية لهذا الفرض كما يلي :

- ١- مدى الثقة لتقدير متوسط المجتمع 2.61 - 3.45 وهي أقل من مدى القبول والموافقة لهذا الفرض
- ٢- بلغت قيمة  $Z = 2.93$  - وهي أقل من 1.645 وهذا يعني رفض الفرض
- ٣- يحتل هذا الفرض المركز العاشر في اتفاق المشتركين حول رفض هذا الفرض حيث بلغت  $S^2 = 1.49$  وتمثل نتائج هذه الفرض ظاهرة علي درجة كبيرة من الأهمية حيث أن عدم موافقة المشتركين علي أثر مخاطر المساءلة القانونية علي الأتعاب تعني كما يرى الباحث عدم إدراك المراجعين في مصر لآثار هذه المخاطر نظرا لان سوق المهنة في مصر يتصف - طبقا لتاريخ المهنة - بانعدام حدة المساءلة القانونية حيث لا يحتوي حاضرا أو ماضي المهنة في مصر على حالات مساءلة قانونية الا فيما ندر والذي تم بناء علي تدخل جهات حكومية .

#### ٨-٥-٤ أثر تغيير المراجع علي الأتعاب (الفرض رقم ٨)

تبدو النتائج الإحصائية لهذا الفرض كما يلي :-

- ١- يبلغ مدى الثقة المقدر لمتوسط المجتمع 3.54 - 4.2 وهو يقع داخل مدى الثقة الذي يعبر عن قبول الفرض .
- ٢- بلغت قيمة  $Z = 2.85$  وهي أكبر من 1.645 مما يعني قبول الفرض .
- ٣- يحتل الفرض المركز الرابع من حيث درجة اتفاق المشتركين حول قبوله حيث  $S^2 = 95$  .

وتقدم نتائج هذا الفرض دليلا آخر علي ممارسة المراجعين في مصر عملية المضاربة Low Balling فهم يمنحون الخصم للشركات التي تحقق أرباحا ويمنحون الخصم أيضا عند تغيير المراجعين ويقدرون أتعاب أقل من المراجع السابق لضمان الفوز بالعميل وتوفر نتائج الفرضين 5 ، 8 دليلا علي شعور المراجعين في مصر بحدة المنافسة في سوق المهنة .

#### ٤-٥-٩ أثر القيود على المنافسة بالأتعاب (الفرض رقم ٩)

تشير نتائج هذه الفرض إلي ما يلي :-

- ١- مدى الثقة المحسوب لتقدير متوسط المجتمع يبلغ 3.71 - 3.97 وهو يقع داخل فترة الثقة 3.5 - 5 والتي تشير الي الموافقة علي الفرض .
- ٢- بلغت قيمة Z 2.62 وهي أكبر من 1.645 مما يعني قبول الفرض .
- ٣- يحتل الفرض المركز الخامس في مدى الاتفاق من المراجعين في قبول هذا الفرض حيث  $S^2 = 1.02$  .

وهذا يعني موافقة المراجعين في مصر علي ان أي قيود توضع لمنع المنافسة بالأتعاب سوف تؤدي الي زيادة أتعاب المراجعة ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعبر عن معاناة المراجعين في مصر من المنافسة بالأتعاب ولذلك فانهم يتطلعون لوضع قيود علي المنافسة بالأتعاب أو وضع ما هو متاح من قواعد موضع التطبيق العملي وحينئذ فان المفاضلة بين المكاتب ستكون علي أساس الجودة قبل السعر مما يعطي المكاتب التي توفر جوده عالية من الحصول علي أتعاب أكثر .

#### ٤-٥-١٠ أثر الخدمات الاستشارية (الفرض رقم ١٠)

وقد جاءت نتائج هذا الفرض كما يلي :-

- ١- مدى الثقة المحسوب 3.61 - 4.21 وهو يقع داخل مدى الثقة المعبر عن الموافقة علي الفرض .
- ٢- قيمة Z 3.49 وهي أكبر من 1.534 مما يعني قبول الفرض .
- ٣- يمثل هذا الفرض المركز الثاني في درجة اتفاق المشتركين حول قبوله .

وهذه النتائج تعني موافقة المراجعين في مصر علي أن تقديم المراجع للخدمات الاستشارية بجانب خدمة المراجعة يؤدي الي خفض أتعاب المراجعة حيث يتم تعويض هذا الخفض بالدخل من الخدمات الاستشارية .

#### ٤-٥-١١ الإقصاص عن أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية (الفرض رقم ١١)

تقدم نتائج هذا الفرض دليلا نهائيا علي المنافسة بالأتعاب التي تسود أوساط المهنة في مصر حيث جاءت النتائج كما يلي :-

- ١- بلغ مدى الثقة لتقدير متوسط المجتمع 2.4 - 2.64 وهذا يعني رفض الفرض لان مدى الثقة المحسوب أقل من مدى الثقة المعبر عن الموافقة علي الفرض .
- ٢- بلغت قيمة Z 8.17 - مما يعني رفض الفرض .

٣- جاءت قيمة  $S^2$  لهذا الفرض 76 لتضعه علي قمة الفروض كلها من حيث درجة انفاق المشتركين علي رفض الفرض .

وهذه النتائج تعني معارضة شديدة من جانب المراجعين في مصر للإفصاح عن كل من أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية في القوائم المالية ويرجع ذلك - كما أفاد كثير من المشتركين - أن الإفصاح عن الأتعاب سيؤدي الي ممارسات تنافسية سلبية .

٥ - نتائج وتوصيات البحث وفرص البحث المستقبلية

٥ - ١ نتائج البحث

أمكن للباحث من خلال البحث من التوصل الي النتائج التالية :-

١ - أن التطورات المعاصرة في بيئة المراجعة قد ألفت بظلالها علي العوامل المؤثرة علي تقرير المراجعين لأتعاب المراجعة مما أسلزم أن يطرح للبحث مجموعة العوامل المستجدة لبحث أثرها علي تحديد الأتعاب كما أسلزم أيضا إعادة بحث بعض العوامل الاخرى لتحليل أثرها علي أتعاب المراجعة . وقد اتضح من خلال التحليل ان كل من هذه العوامل يمكن حال توافر أسباب معينة أن تؤدي الي زيادة أتعاب المراجعة كما يمكن حال توافر أسباب أخرى أن تؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجعة . ويرى الباحث أن شكل المنافسة في سوق المهنة هو الذي يحدد اتجاه التأثير .

٢- اتضح من خلال الدراسة الميدانية ان المراجعون في مصر يوافقون علي الفروض التالية

أ- أن المراجع يمكن تحت ضغوط المنافسة والعميل ان يخفض من اتعاب المراجعة اذا توافرت امامه الظروف المناسبة للاعتماد علي عمل المراجعة الداخلية .

ب- ان المراجع يزيد من أتعاب المراجعة بزيادة مخاطر اعمال العميل .

ج - ان المراجع يمنح خصم وتخفيض في الاتعاب للمراجعات الجديدة اذا كانت نتائجها السابقة تشير الي وجود أرباح كما يقدر المراجع أتعاب أقل من المراجع السابق في حالة قبول عميل جديد وهذا يعني أن سلوك المراجعين في مصر يميل نحو المضاربة بالاسعار Lowballing للحصول علي عملاء جدد .

د - أن القيود التي تحرم المنافسة بالاتعاب يؤدي الي زيادة أتعاب المراجعة وقبول هذه الفرض يعبر عن معاناة المراجعين في مصر للممارسات التنافسية السائدة في مصر .

هـ - ان تقدير الخدمات الاستشارية الضريبية والمالية والادارية للعملاء يؤدي الي تخفيض اتعاب المراجعة وهذا يتفق مع الاتجاه الذي ساد اوساط المهنة في جميع انحاء العالم وهو الاعتماد علي الخدمات الاستشارية كأهم مصادر دخل مكاتب المحاسبة والمراجعة .

٣ - الفروض التي اتضح رفضها يؤدي الي النتائج التالية : -

أ - لا يدرك المراجعون في مصر أهمية هيكله وأتمتة عملية المراجعة ولذلك فهم لا يوافقون علي ان أي من الهيكله أو الاتمته ستؤدي الي تخفيض اتعاب المراجعين .

ب - لا يوافق المراجعون في مصر علي ان تحميل المراجع مسئولية اكتشاف الأخطاء والتلاعب سيؤدي الي زيادة أتعاب المراجعة ويرى الباحث ان ذلك مرجعه عدم ادراك المراجعين في مصر لاهمية أو خطورة هذه المسئولية .

ج - لا يدرك المراجعون في مصر الآثار المحتملة للمساءلة القانونية علي الاتعاب والذي يرجع في رأي الباحث الي عدم إدراكهم لاحتمالات المساءلة القانونية والواقع والتاريخ يؤكدان خلو ساحة المهنة من حالات المساءلة .

د - لم يوافق المراجعون في مصر بدرجة عالية من الاتفاق علي الإفصاح عن أتعاب المراجعة من القوائم المالية وهذا الامر يثير علامة استنهام كبير حيث ان المراجعون الذين يمارسون الرقابة علي الإفصاح كجزء من مسئوليتهم امام المجتمع يختارون عدم الإفصاح عن اتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية ويرجع ذلك كما رأي الباحث الي تخوفهم الشديد من المنافسة والمضاربة بالاتعاب للحصول علي عملاء جدد .

٤ - النتائج السابقة تلقي الضوء علي طبيعة سوق المهنة في مصر فهي سوق تتميز بالمنافسة الشديدة وان أهم أدوات المنافسة في هذه السوق هي الاتعاب قبل الجودة . وانها سوق لا يدرك فيها المراجعون أي أثر لاحتمالات المساءلة القانونية علي مخاطر أعمال المراجع وعلي الاتعاب رغم ان الدراسة الميدانية أوضحت إدراكهم لآثر مخاطر أعمال العميل علي الاتعاب ربما لآثرها علي جهد وساعات المراجعة وليس لآثرها علي احتمالات المساءلة القانونية .

## ٥-٢ توصيات البحث

- ١- زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلية ووضع معايير خاصة للمراجعة الداخلية والعمل علي تطويرها بإنشاء تنظيم مهني يتولى أمور المراجعة الداخلية في مصر .
- ٢- العمل علي تخليص مهنة المراجعة في مصر من السلوكيات التنافسية السلبية ولن يتأتى ذلك إلا بتفعيل تنظيم مهني للمراجعين يتولى أمور المهنة ابتداء من القيد والتسجيل وكذلك وضع آداب وسلوك المهنة موضع التنفيذ الفعلي .
- ٣- زيادة وعي المراجعين بأهمية أئمة عملية المراجعة لما لها من أثر علي تحسين الجودة وخفض التكلفة ومن ثم خفض الاتعاب الذي سيؤدي الي اتساع رفعة سوق المهنة وزيادة الطلب علي خدماتها .
- ٤- تنمية الوعي بدور ووظيفة المراجع ومسئولته تجاه المجتمع لزيادة أدراك مختلف الطوائف بمسئولية المراجع عن صدق القوائم المالية وما تحويه من معلومات والتي تساهم في التخصيص الفعال لموارد المجتمع .

## ٥-٣ فرص البحث المستقبلية

- بعد أن أيقن الباحث أنه لا توجد دلائل حول قرب التوصل الي عموميات حول عوامل تحديد أتعاب المراجعة من أجل مزيد من الفهم لطبيعة سوق المهنة في مصر فإنه يقترح ان هناك حاجة لان تتواصل جهود البحث علي الابعاد التالية : -
- ١- عوامل تحديد الاتعاب في صناعات متخصصة مثل المؤسسات المالية والشركات الصناعية وغيرها من قطاعات السوق .
  - ٢- بحث كل عامل من عوامل تحديد الاتعاب منفردا بحيث يغطي مجموعة من قطاعات السوق وان يشمل جانبي العرض والطلب علي المهنة في مصر .
  - ٣- مزيد من البحث حول ماهية الاسباب التي تدفع المراجعين الي عدم الإفصاح عن أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية كل علي حدة .

## References

مراجع باللغة العربية:

- راضى - محمد سامى - دكتور - ١٩٩٨ - تحليل العوامل المؤثرة فى تحديد أتعاب المراجعة -  
المجلة العربية للمحاسبة - المجلد الثانى - العدد الأول - نوفمبر ٢٣-٧٧.

مراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdel-khalik, A.R. (1990):* The Joint ness of Audit Fees and Demand for  
MAS: A Self-Selection Analysis, the Accounting Review, Vol  
6 No2, 295-322.
- Acemoglu, D and Gietzmonn. M.B. (1997):* Auditor Independence,  
Incomplete Contracts And the Role of Legal Liability"  
European Accounting Review, 6 (3): 355 – 375.
- American Instruite of Certified Public Accountants (AICPA), The  
Commission on Auditors' Responsibilities Report, Conclusions,  
Recommendations New York. NY: AICPA.
- Arthur Anderson & Co., Coopers & Lybrand, Deloitte & Touche, Ernst  
& Young, KPMG Peat Marwick, Price Water House (1992).*  
The Liability Crisis in the United States: Impact on the  
Accounting Profession Big Six White Paper– A statement of  
Position.
- Barkess L. and R. Simnett (1992):* "An Empirical Investigation of the  
Relationship Between Audit Fees and the Provision of other  
Services by the Incumbent Auditor-Australiaan Evidence;  
Working Paper" (University of New South Wales).



- Beatty, R. P. (1986):* The Initial Public Offering Market for Auditing Services, Proceedings of the 1986 University of Illinois Auditing Research Symposium Urbana, University of Illinois at Urbana – Champaign.
- Berton, L. (1987).* Panel to recommend stiffer penalties, more audit safeguards to fight fraud. Wall Street Journal (April 27).
- Bierstaker, J.L. and A Wright 1999:* "The effects of fee pressure on Audit Planning Decisions. Working Paper, University of Massachusetts Boston.
- Butterworth, S., and K. A. Houghton (1995):* Auditor Switching: The Pricing of Audit Services. Journal of Business Finance of Accounting 22:323-344.
- Calegari, Michael., J. W. Schatzberg and A., Sevcik. (1998):* "Experimental Evidence of Differential Auditor Pricing and Reporting Strategies". The Accounting Review. Vol. 73. No. 2 April 255-275.
- Clatworthy M. H. Mellett and M. Peel. (2000).* "External Audit Fee Levels in NHS Trusts. Public Money & Management Journal. January – March 63-68.
- Clive S. Lennox 1999:* "Non Audit Fees, Disclosure and Audit Quality" The European Accounting Review, 8:2. 239-252.
- Craswell, A., J. Francis, and S., Taylor (1995):* Auditor Brand Name Reputations and Industry Specializations, Working Paper. University of Missouri, Columbia Mo.
- Cushing, B. and J. Loebbecke. 1986.* Comparison of Audit methodologies of large accounting Firms, Sarasota: AAA.

- De Angelo, L.E. 1981:* "Auditor Independence, "Low Balling" and Disclosure Regulation, *Journal of Accounting and Economics*. 3(2):113-128.
- Deis, Donald R, and G., Giroux. 2000:* "The Effect of Auditor Changes on Audit Fees, Audit Hours and Audit Quality *Journal of Accounting and Public Policy* (2) 55-76.
- Dopuch N., R. King, and J. W. Schwartzberg 1994.* "An Experimental Investigation of Alternative Damage Sharing Liability Regimes with an Auditing Perspective" *Journal of Accounting Research* (supplement) 103-130.
- Ebbage, K (1993):* Audit Automation Benefits or Just Costs Auditing IT, No. 15. 3-6.
- Ettredge M. and R. Greenberg 1990:* Determinants of Fee Cutting on Initial Audit Engagements. *Journal of Accounting Research* 28: 198-210.
- Francis J. E. and D. Simon (1987).* A Test of Audit Pricing in the Small-Client Segment of the US Audit Market. *The Accounting Review* 62: 195-157.
- Firth, M. Spring 1985.* An Analysis of Audit Fees and their Determinants in New Zealand. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 4(2): 23-37.
- General Accounting Office (GAO) 1989.* CPA Audit Quality Failures of CPA Audits to Identify and Report Savings and Loan Problems Washington D.C.: General Accounting Office.

- Gibbins, M. and J D. Newton 1994:** "An Empirical Exploration of Complex Accountability in Public Accounting Journal of Accounting Research 32 (Autumn): 165-1186.
- Goldman, A and Barlev B (1974)** "The Auditor-Firm Conflict of Interests: its Implication for independence" the Accounting Review, 49: 707 - 718.
- Goodacre, V.BA, K. Pratt and J. Stevenson (2001).** "The Determinants of Audit Fees – Evidence from the Voluntary Sector". Accounting and Business Research Vol 31. No.4, 243-274.
- Gramling, Audrey, W.S. Jeffrey, D.B. Andrew and M. Zhang, 1998:** "The Impact of Legal Liability Regimes and Differential Client Risk on Client Acceptance, Audit Pricing and Audit Effort Decisions" Journal of Accounting, Auditing and Finance.6. 437-460.
- Gramling, Audrey A. 1999:** "External Auditors Reliance an Work Performed by Internal Auditors: The Influence of Fee Pressure on this Reliance Decision". Auditing A Journal of Practice & Theory Vol 18. Supplement. 117 - 135 .
- Graswell, A. (1998)** Threats to Auditor Independence: The Case of Non-Audit Services' Mimeo.
- Hilison, W. and Kenelley (1988):** The Economics of Non. Audit Services" Journal of Accountancy September. 32-40.
- Hill, J. and Metzger, M. 1992:** Auditor Liability and the S & L Crisis: Shaping the Future of the Profession? Annual Review of Banking Law 11-263-333.

- R.J Ramsay and Daniel Simon 1994: " Audit Fees and Client Business Risk During the S & L Crisis Empirical Evidence and Directions for Future Research" Journal of Accounting and Public Policy . 158-203.*
- Houston R. 1999: The Effects of Fee Pressure and Client Risk an Audit Senions' Time Budget Decisions. Auditing: A Journal of Practice & Theory (Fall). 70-86.*
- Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW) (1993): Audit Automotion, IT Briefing No. 4 London Charrtech Books.*
- Johnstone K. M. and J. C. Bedard (2001). "Engagement Planning, Bid Pricing, and Client Response in the Market for Initial Attest Engagements". The Accounting Review. Vol. 76 No. 2 April 199-220.*
- Karim, A. K. M. Waresul and P. Moizer (1996). "Determinants of Audit Fees in Bangladesh". The International Journal of Accounting. Vol. 31 No. 4 497-509.*
- Karl Hackenbrack, Kevan L Jensen and Jeff L. Payne (2000) "The Effect of a Bidding Restriction on the Audit Services Market" Journal of Accounting Research Vol. 38 No. 3 Autumn. 355 – 374.*
- Knapp. M (1985): "Audit Conflict: an Empirical Study of the Perceived Ability of Auditors to Resist Management Pressure. The Accounting Review, 60:202-211.*
- Knechel, W. Robert 2001. " Auditing Assurance & Risk 2<sup>nd</sup> ed. South Western Collage Publishing USA.*

- Knights, D, Murray F., 1992:** "Politics and Pain in Managing Information Technology- a Case Study from Insurance" *Organization Studies*: 13.2, 217-28.
- Lyer V. M. and G. S. Lyer (1996):** Effect of Big 8 Mergers on Audit Fees. Evidence from the United Kingdom. *Auditing: A Journal of practice & Theory*. Vol. 15 No. 2. Fall 23-32.
- Magee, R. and M. Tseng (1990):** Audit Pricing and independence. *The Accounting Review*. April 315-336.
- Maher. M., P. Tiessen, R. Colsson, and A. Broman. 1992.** competition and audit fees. *The Accounting Review* 67 (January) 199-211.
- Menon, Krishnogopal and David D. Williams (2001):** "Long-Term Trends in Audit Fees" *Auditing: A Journal of practice & Theory* vol 20 No 1 March 115-136.
- Mogan, C. E., and C. Jeter (1999):** "Industry Specialization by Auditors". *Auditing: A Journal of Practice & Theory* (Spring). 1-17.
- O'Keefe T. B., R. D. King and K. M. Gaver (1994):** "Audit Fees, Industry Specialization, and Compliance with GAAS Reporting Standards". *Auditing A Journal of Practice Theory*. Vol. 13, No. 2. 41-55.
- O'keefe, T.B., D.A. Simunic and M.T. Stein 1994:** The Production of Audit Services: Evidence from a major public accounting firm. *Journal of Accounting Research* 32:241-261.
- Palmrose, Z-V. (1986):** "The Effect of Nonaudit Services on the Pricing of Audit Services. Further Evidence" *Journal of Accounting Research* Vol. 24. (Autumn) 405-411.

- \_\_\_\_\_ 1986: " Audit Fees and Auditor size: Further Evidence  
Journal of Accounting research 24 (1) 97-110.
- \_\_\_\_\_ 1989: "The Relation of Audit Type to Audit Fees and Hours.  
The Accounting Review 64 (3) 488-499.
- \_\_\_\_\_ (1998): "An Analysis of Auditor Litigation and Audit  
Service Quality". The Accounting Review. 63: 55-73.
- Paul L. Walker and Jeffrey R. Casterella (2000):** The Role of Audite  
Profitability in Pricing New Audit Engagements. Auditing A  
Journal of Practice & Theory. Vol. 19 No.4 Spring: 157-164.
- Pong, Chris and Stuart Turley. (1997).** "Audit Firms and the Audit  
Market" in Sherer M., and S. Turley 1997. Current Issues in  
Auditing". Paul Chapman Publishing Ltd London. 85.
- Porter, B. A. (1991).** Narrowing the Audit Expectation-Performance Gap:  
A Contemporary Approach, Pacific Accounting Review, Vol. 3.  
No. 1: 1-36.
- \_\_\_\_\_ (1997). Auditors' Responsibilities with Respect to Corporate  
Fraud-A Controversial Issue in Sherer M. and S.Turley Current  
Issues in Auditing" 3ed. Paul Chapman Pub. Ltd. London.
- Pratt, Jamie and J. D., Stice. (1994).** The Effects of Client characteristics  
on Auditor Litigation Risk Judgments, Required Audit  
Evidence and Recommended Audit Fees." The Accounting  
Review, Vol. 69. No. 4 Oct. 639-656.
- Schatzberg, J. and G. Sevick (1994).** A Multi Period Model and  
Experimental Evidence of Independence and low balling".  
Contemporary Accounting Research. Summer: 137-174.

- Simon, D.T and J. R. Francis. 1988:* The Effects of Auditor Change and Audit Fees: Test of Price Cutting and Price Recovery. The Accounting Review 63: 255-269.
- Simunic, D.A. 1984* "Auditing, Consulting and Auditor Independence". Journal of Accounting Research (Autumn) 679-702.
- Spires, E. and D. D. Williams. (1990).* Auditors' Adoption of SAS 58 Audit Reports: Accounting Horizons (September) 76-82.
- Stuart Manson, Sean Mc Cartney and Michael Sheren (1997):* Audit Automation: Improving Quality or Keeping up Appearances in M. Sheren and S. Turley (1997) Current Issues in Auditing, 3<sup>rd</sup> ed. Paul Chapman P. Ltd. 245-272.
- 
- 2001.* "Audit Automation as Control within Audit Firms. Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 14.1.
- Sullivan, J. 1984.* The Ease for the Unstructured Audit Approach: Auditing Symposium VII. Lawrence University of Kansas.
- Taylor, M. H. and Simon D. T. (1999).* "Determinants of Audit Fees: The Importance of Litigation, Disclosure and Regulatory Burdens in Audit Engagements in 20 Countries. The International Journal of Accounting vol. 34 No. 3: 375-388.
- Teoh, S. M. and T. J. Wong (1993).* Perceived Auditor Quality and the Earnings Response Coefficient. The Accounting Review. 68: 346-367.
- Timothy, B. Bell, W.R. Landsman and D.A. Shackelford 2001.* Auditors' Perceived Business Risk and Audit Fees: Analysis and

Evidence Journal of Accounting Research Vol. 39 No.1 June  
35-43.

*Turpen, R.A. 1990:* Differential Pricing on Auditors Initial Engagements:  
Further Evidence. Auditing: A Journal of Practice & Theory 13:  
128-142.

*Weiss, M. I. 1994.* "Auditors Public Both Need Though Liability Rules"  
Accounting Today o(January 24)9.

*William, D., and m. Dirsmith 1988.* The Effect of Audit Technology on  
Auditor Efficiency: Auditing and the Timeliness of Client  
Earnings Announcements. Accounting, Organizations and  
Society B Septemper.

*Williamson, A.I. (1994)* "Audit Automation Digest No 318, ICAEW,

*Wines, G. (1994):* "Auditor Independence, Audit Qualifications and the  
Provision of Non-Audit Services a Note" of Accounting and  
Finance, 34 (1): 75 -86.



بسم الله الرحمن الرحيم

## ملحق البحث

### ﴿ قائمة إستقصاء ﴾

السيد الأستاذ /

بعد التحية ..

أقوم باعداد بحث في المراجعة عن العوامل المؤثرة على سلوك المراجعين عند تسعير خدمات المراجعة في مصر " - رؤية معاصرة .

ولهذا الموضوع أهمية بالنسبة للمراجعين ولعلاء المراجعة وكذلك لتفتحهم طبيعة سوق خدمات مهنة المراجعة في مصر .

ولإتمام هذا البحث وتحقيق هدفه فاني أقوم بإجراء دراسة ميدانية لاستقراء رأي عينه من السادة المراجعين الممارسين للمهنة في مصر حول مختلف القضايا التي يثيرها هذا البحث .  
برجاء التفضل بالاجابة على أسئلة الإستمارة المرفقة .

مع خالص الشكر والتقدير .

الباحث

دكتور / عارف عبد الله عبد الكريم

قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة

جامعة طنطا

اسم المشترك

مكتب المراجعة

برجاء وضع علامة ✓ أسفل الاختيار الذي ترونه مناسباً لكل حالة .

موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١ - إن تنفيذ عملية المراجعة من خلال برنامج معد مقدماً يتضمن إجراءات وخطط منظمة لتنفيذ وتوثيق إجراءات المراجعة يمكن أن يؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجعة .				
٢ - إن استخدام الحاسبات الآلية في إدارة وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة يؤدي إلى خفض تكلفة عملية المراجعة وأتعاب المراجعة .				
٣ - يمكن للمراجع تحت ضغوط المنافسة والعميل أن يخفض من أتعاب المراجعة إذا ما وجد أنه يمكن الاعتماد على عمل المراجع الداخلي لتوفير جزء من جهد المراجعة الخارجية .				
٤ - تزيد أتعاب المراجعة بزيادة مخاطرة الأعمال المتعلقة بالشركة موضوع المراجعة				
٥ - المراجع يمنح خصماً في الأتعاب للشركات التي تحقق أرباحاً في السنة الأولى للتعاقد .				
٦ - إن تحميل المراجع مسؤولية اكتشاف الأخطاء والتلاعب يزيد من أتعاب المراجعة .				
٧ - تزيد أتعاب المراجع مع زيادة القيمة المتوقعة لمخاطر المساءلة القانونية للمراجع في المستقبل .				

موافق جداً موافق موافق غير موافق بشدة

٨ - في حالة التفاوض للحصول على عملية مراجعة جديدة بدلاً من مراجع آخر فإن المراجع يقدر أتعاب أقل من المراجع السابق لضمان الفوز بالعمل .

٩ - إن القيود التي تحرم المنافسة بالأتعاب تؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة .

١٠ - إن تقديم الخدمات الاستشارية الضريبية والمالية والإدارية للعميل يؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجعة .

١١ - يجب إصدار معيار للإفصاح الإجمالي في القوائم المالية المنشورة عن ما يدفع للمراجعين مقابل خدمات المراجعة ومقابل الخدمات الاستشارية الأخرى كل على حدة .